الرقابة على المطبوعات فى العالم الإسلامى

دراسة استكشافية لمؤشرات حرية التداول

د. محمد إبراهيم حسن محمد
قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة عين شمس

مقدمة:

يشكل الإسلام اطاراً روحياً وثقافياً وتنظيمياً، يجمع بين الدول العربية وغيرها من الدول الإسلامية. وقد أصبح الدور الذى يتحتم أن يؤديه الإعلام الإسلامى اليوم على أكبر درجة من الحيوية والأهمية. إن أجهزة الإعلام فى الدول الإسلامية مدعوة إلى أن تمارس واجبات جادة ومصيرية تتفق وحجم التحديات التى تواجه الشعوب الإسلامية فى الداخل والخارج[1].

وتنص المادة التاسعة عشرة من الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون أى تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها واذاعتها بأى وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، كما أن البند الثانى من المادة السادسة والعشرين بالوثيقة الدولية ذاتهـــا ينص على أن التربية يجب أن تهدف إلى إنماء شخصية الإنسان انماءً كاملاً، والى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، والى زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام[2].

وكان الإسلام سباقاً إلى كفالة حقوق الإنسان فهو لم يكتف بما يصون المال والنفس، أو يحمى البشر والحجر والأرض والعرض، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فكان أسبق من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وأقرَّ حريات عدة كحرية العبادة وحرية الفكر وحرية اختيار العمل الذى يمارسه الإنسان... الخ. ولقد جاء فى إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان فى الإسلام والذى صدر عن المؤتمر الإسلامى التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية، الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٥؛ أن لكل إنسان الحق فى التعبير بحرية عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادئ الشرعية.

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، مج ١٥، ع ٣٠ (يوليو ٢٠٠٨)، ص ٧١–١٢٠.

obeikandl.com

وتكمن أهمية حرية التعبير فى أنها تحول الصراع الإجتماعى من مستوى العنف إلى مستوى الحوار لأن الحرية ممارسة واحساس قبل أن تكون مجرد نصوص، وعلى هذا تعد حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهى المعيار الذى تقاس به جميع الحريات التى تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمياتها[٣].

ورغم ما يشهده العصر الحالى من ثورة فى الاتصال والعلاقات ومن قفزة لم تشهد البشرية مثلها من قبل فى نقل الأفكار والمعلومات واختصار الزمان والمكان بحيث أصبح العالم قرية صغيرة، وما تمخض عن ذلك كله من صعوبة تضليل الشعوب، فلا تزال مسألة الرقابة على المطبوعات وما يتم نشره وتوزيعة من الأمور الهامة والحساسة التى من أجلها تسعى كثير من الدول إلى فرض النظم واللوائح والعقوبات للحد من التجاوزات التى يمكن أن يمارسها بعض الأفراد أو المؤسسات.

وبالنسبة لظاهرة الرقابة على الكتب والصحف فى الدول النامية فهى تكاد تكون متطابقة دوافعها ومتماثلة أسبابها، غير أن ما يشغل جل اهتماماتنا هو ما يرتبط بها فى عالمنا العربى والإسلامى. إن الرقابة فى عالمنا العربى الإسلامى قديمة قدم الطباعة نفسها نشأت معها فى عشرينات القرن التاسع عشر حينما كانت معظم الأقطار العربية خاضعة للحكم العثمانى، حيث كان قانون المطبوعات العثمانى مفعلاً فى هذه الأقطار وكانت نصوصه تفرض على إنشاء المطابع وتفرض على الكتاب العام و تُفرض مضاعفة على الكتاب الإسلامى، فيشمل الترخيص بطباعته موافقة جهات الأمن وموافقة الهيئات الدينية معاً[٤].

وتتناول الدراسة قضية الرقابة على المطبوعات فى العالم الإسلامى، فى محاولة لاستكشاف الخصائص البنائية للإنتاج الفكرى المراقب فى العالم الإسلامى ودراسة توزيعاته الموضوعية والنوعية والجغرافية والزمنية واللغوية، والوقوف على طبيعة الهيئات التى تضطلع بالدور الرقابى فى هذه الدول، والتعرف على أنواع العقوبات التى تطبق فى هذا الشأن، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على رصيد كل دولة إسلامية من الأعمال المراقبة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

كان وقع الإثنى عشر رسماً كاريكاتيرياً التى نشرت عام ٢٠٠٥ هائلاً فى مختلف أنحاء العالم، وقد أثارت هذه الرسومات أعمال شغب فى عدد من البلدان الإسلامية وتسببت فى وقوع قتلى وحدوث اضرار جسيمة. لقد ظهرت الرسوم لأول مرة فى صحيفة يُلاندز – بوستين الدنماركية الواسعة الانتشار فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥ إلى جانب إفتتاحية تنتقد الرقابة الذاتية فى الإعلام الدانماركى. وبعد ذلك قام عدد من وسائل الإعلام بإعادة نشر الصور تضامناً مع الصحيفة، فى حين امتنع عدد آخر عن ذلك تجنباً لجرح مشاعر القراء والمستمعين. ومن ثم تسببت الرسوم الكاريكاتيرية التى نشرتها صحف أوروبية فى تفجير غضب عارم لدى المسلمين، والذى تجلى بصورة واضحة فى حث بعض الصحف والمجلات الصادرة فى البلدان الإسلامية بتوجيه القراء نحو تعبئة حملات سياسية

واتخاذ إجراءات ضد الدنمارك حيث نشرت الصور أول مرة. وفى ضوء هذه الأحداث والتداعيات تعرض الكثير من المطبوعات للمصادرة، وأغلقت العديد من الصحف والمجلات ودور النشر فى جميع أنحاء العالم الإسلامى(٥). ونحن وإن كنّا ندين بقوة مثل هذه الرسوم الكاريكاتيرية، فهذه قضية لا تحتاج إلى تأكيد، فإننا نجد أنفسنا مدفوعين دفعاً للنظر إلى واقع الرقابة المفروضة على المطبوعات فى العالم الإسلامى، للوقوف على مؤشرات حرية تداول المعلومات المنشورة، وقياس فرص حرية الفكر والتعبير المتاحة أمام الشعوب الإسلامية. وانطلاقاً من أهداف الدراسة، يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ – ما نسبة الإنتاج الفكرى الإسلامى المُراقب إلى اجمالى الإنتاج الفكرى المراقب على المستوى العالمى؟

٢ – ما فئات الإنتاج الفكرى الإسلامى الخاضع للرقابة؟ وهل تحظى فئات بالرقابة اكثر من غيرها؟

٣ – ما الموضوعات الأكثر جذباً لممارسات الرقابة – سواء كانت قبلية أم بعدية – فى دول العالم الإسلامى؟

٤ – ما معدلات نمو الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى عبر الحقب الزمنية المختلفة؟

٥ – إلى أى مدى يتطابق تاريخ الرقابة مع تاريخ نشر الإنتاج الفكرى المراقب فى العالم الإسلامى؟

٦ – ما اللغات التى تُنشر بها الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى؟ وما هو الأساسى منها وما هو الهامشى؟

٧ – ما حجم الإنتاج الفكرى المراقب فى العالم الإسلامى الصادر بلغات أجنبية مقارنة بما هو صادر بلغات محلية؟

٨ – ما رصيد كل دولة من دول العالم الإسلامى فى الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة؟

٩ – ما الإسهامات التى يضطلع بها النشر الخارجى فى اصدار الأعمال الممنوعة من النشر داخل العالم الإسلامى؟

١٠ – ما القدر الذى تسهم به كل جهة من الجهات الرقابية؟

١١ – ما مستويات الرقابة (العقوبات) التى يخضع لها الإنتاج الفكرى الصادر فى العالم الإسلامى؟

١٢ – ما أهم السمات العامة المشتركة للإنتاج الفكرى المُراقب فى العالم الإسلامى من خلال تحليل بعض النماذج؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية هذه الدراسة فى كونها تعد أول دراسة استكشافية لسمات الإنتاج الفكرى المطبوع الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى منذ مصادرة أول مطبوع فى إيران أوائل القرن العشرين حتى عام ٢٠٠٧. علاوة على تتبع الدراسة لاسهامات كل الدول الإسلامية فى هذا المجال عبر التوزيعات النوعية والموضوعية واللغوية والزمنية

والجغرافية لهذه الإسهامات، وتوضيح مستويات الرقابة فى كل دولة إسلامية شملتها الدراسة، ومحاولة تفسير هذه النتائج على ضوء الأحداث الثقافية والعلمية والإجتماعية فى العالم الإسلامى. ويزيد من أهمية الدراسة صعوبة الوصول إلى المصادر التى تحصر وتسجل وتصف المطبوعات المراقبة فى إنحاء العالم الإسلامى.

وترمى الدراسة فى الأساس إلى رفع الوعى العام بمبدأىّ؛ حرية الوصول للمعلومات، وحرية التعبير عن المعلومات اللذان يمثلان حجر الزاوية بالنسبة للديمقراطية فى أى بقعة من العالم لاسيَّما العالمين العربى والإسلامى؛ كيف لا والديمقراطية ما تزال هى الأسلوب الأفضل الذى يمكّن الشعوب من الدفاع عن مصالحها. وبالإضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفين آخرين: أولهما — استكشاف الخصائص البنائية للإنتاج الفكرى المراقب فى العالم الإسلامى عن طريق تحليل هذا الإنتاج ودراسة توزيعاته الموضوعية والنوعية والجغرافية والزمنية واللغوية، وثانيهما — الوقوف على اسهام الدول الإسلامية فى هذا المجال، والخروج بمجموعة من الدول المحورية التى أسهمت برقابة غالبية هذا الإنتاج.

منهج الدراسة واجراءتها البحثية:

تتوسل هذه الدراسة بمنهج البحث الببليوجرافي الببليومتري، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على اعداد القوائم التي تحصر وتسجل وتصف الإنتاج الفكري من ناحية، ويوظف الأساليب العددية والنوعية ويطبقها على معطيات الإنتاج الفكري من ناحية ثانية، كما يقوم على إقامة النص من ناحية ثالثة [٦].

ومحاولةً من الباحث لرصد واقع الإنتاج الفكرى المُراقب فى العالم الإسلامى بكل تفصيلاته رصداً منهجياً موضوعياً، اعتمدت الدراسة على مصدرٍ محايد لاستقاء البيانات الببليوجرافية الخاصة بالإنتاج الفكرى موضع الدراسة وهو "قاعدة بيانات منارة حرية التعبير "The Beacon for Freedom of Expression" من خلال موقعها الإلكترونى المتاح على نسيج العنكبوت العالمى [٧]. (انظر القسم الخاص بمصادر الدراسة).

وللحصول على البيانات الببليوجرافية الخاصة بالإنتاج الفكرى المراقب فى العالم الإسلامى، اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات هى على الترتيب:

١ — تحديد الدول الإسلامية، حيث استند الباحث فى هذه الخطوة إلى قائمة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ومقرها الرباط بالمملكة المغربية.

٢ — تحديد رصيد كل دولة إسلامية من الإنتاج الفكرى المراقب بواسطة البحث المباشر لقاعدة بيانات منارة حرية التعبير التى ترصد الإنتاج الفكرى المراقب فى جميع انحاء العالم باستخدام البحث الجغرافى لكل دولة اسلامية على حدة.

٣ — استبعاد الدول الإسلامية التى ليس لها رصيد من الإنتاج الفكرى المراقب ضمن تسجيلات قاعدة البيانات، فمن خلال إجراء عمليات البحث على الخط المباشر، تبين أن عدداً من

الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى ليس لها رصيد ضمن تسجيلات قاعدة البيانات مصدر الدراسة، وهذه الدول هى:

- بروناى دار السلام.
- بوركينا فاسو (فولتا العليا).
- سلطنة عُمان.
- جمهورية بنين.
- جمهورية سورينام.
- جمهورية غويانا.
- جمهورية المالديف.
- جمهورية مالى.
- جمهورية موزمبيق.
- مملكة البحرين.

٤ – طباعة التسجيلات الببليوجرافية الكاملة للأعمال المراقبة فى كل دولة إسلامية تمهيداً لإعداد ببليوجرافية تصلح لإجراء التحليلات والمقارنات؛ ذلك أن قاعدة البيانات مصدر الدراسة لم تكن تتيح سوى حقول استرجاع محدودة، ناهيك عن أن بعض هذه الحقول الاسترجاعية لم يكن ليحقق أهداف الدراسة، ومنها: حقل المؤلف، والمؤلف و/أو المؤلفون المشاركون، والعنوان، واللغة، والموضوع، ونمط التأليف، وسنة النشر.

وتُبنى الدراسة على الإفتراضات التالية:

١ – أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى هى فقط التى تشكل فى مجملها العالم الإسلامى.

٢ – أن قاعدة البيانات الببليوجرافية المُتاحة عبر موقع منارة حرية التعبير تمثل واقع الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى، وتخلو من أى تحيز مقصود أو غير مقصود فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية أو الزمنية أو الموضوعية.

٣ – أن عناوين ومستخلصات المواد التى شملتها الدراسة تمثل محتوياتها تمثيلاً فعلياً.

٤ – أن جميع البيانات الببليوجرافية التى وردت فى أدوات الضبط الببليوجرافى صحيحة.

مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على البيانات الببليوجرافية التى تتيحها قاعدة بيانات "منارة حرية التعبير The Beacon for Freedom of Expression "، تلك المبادرة النرويجية التى تم أهداؤها لمكتبة الاسكندرية الجديدة عند افتتاحها عام ٢٠٠١، وأما قاعدة البيانات العالمية فى مجال حرية التعبير والرقابة فقد تم تصميمها خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥ – ٢٠٠١)، ويُدار المشروع الآن بواسطة لجنة تسيير نرويجية منبثقة من جمعية المكتبات النرويجية The Norwegian Library Association.

وترتبط منارة حرية التعبير بالأفكار التى قامت على أساسها مكتبتا الاسكندرية القديمة والجديدة، فقد ورد فى اعلان لجنة اليونسكو الدولية الخاصة باحياء مكتبة الاسكندرية القديمة: "أن المكتبة الجديدة يجب أن تدخل الألفية الجديدة وهى تسعى

إلى دعم روح الإنفتاح والسعى وراء المعرفة، وهذا هو ما تدعمه أيضاً منارة حرية التعبير."

وتكمن أهمية قاعدة بيانات منارة حرية التعبير فيما تقدمه من بيانات ببليوجرافية، تفيد من يكتب عن حرية الفكر، بحيث تضم مؤلفات الرجال والنساء الذين خضعت أعمالهم للرقابة عبر الحقب التاريخية المختلفة، فهي تؤرخ لضحايا الرقابة التى يصعب تحديد أعدادهم فى الماضى والحاضر. ولأن معرفة الماضى أمرٌ ضرورى لاستيعاب الحاضر، فيتعين النظر إلى متغيرات هذه الأيام فيما يتعلق بحرية التعبير فى سياقاتها التاريخية والعالمية.

وهكذا تتيح قاعدة البيانات مصدراً فريداً للمعرفة التى قد تزيد من الحوار المفتوح بين ثقافات العالم فى مجال عالمية حرية التعبير، وما يترتب على ذلك من تزايد فى ادراك قيمة حرية الفكر وحرية اتاحة المعلومات، حيث أن ذلك من شأنه اكساب الشعوب القدرة على الدفاع عن نفسها ضد أى سلطة أو قوة غاشمة.

وادراكاً من منارة حرية التعبير لأهمية المعلومات والتعليم بالنسبة لحقوق الإنسان، والسلام، والديمقراطية، احتفلت المنارة بإعلان الأمم المتحدة للعقد (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) عقداً لتعليم الإنسان The United Nations Decade of Human Rights Education.

وتنطوى قاعدة البيانات العالمية على اكثر من ٥٠,٠٠٠ مدخل ببليوجرافى لأعمال تهتم بقضايا حرية التعبير والرقابة، والكتب والصحف المراقبة عبر الحقب الزمنية المختلفة، بحيث تقدم أشمل حصر لبيانات ببليوجرافية عن أعمال تاريخية أو معاصرة فى موضوعات حرية التعبير وحرية الوصول للمعلومات والرقابة. واعتمدت قاعدة البيانات أثناء اعدادها على مبادئ مهنية، حيث كانت هناك رغبة قوية لدى القائمين على إعدادها فى تصميم أداة نموذجية تصلح للتطبيق على البيانات الببليوجرافية للمجموعات المختلفة المتخصصة فى موضوعات حرية التعبير والرقابة عبر الحقب التاريخية المختلفة، وتتيح الفرصة لتحقيق التعاون الدولى عبر الجهات المهنية.

وتطبيقاً لفحوى المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فإن قاعدة البيانات تتيح الفرصة أمام جميع المستفيدين من شتى بقاع الأرض للإفادة من محتوياتها.

١- محتويات قاعدة البيانات:

تنطوي قاعدة البيانات على تسجيلات ببليوجرافية لثلاث فئات من أوعية المعلومات:

- المطبوعات وثيقة الإرتباط بالرقابة وحرية التعبير فى جميع انحاء العالم.
- الكتب والصحف والمجلات التى خضعت للرقابة فى جميع انحاء العالم خلال العقد الأخير (١٩٩٨ – ٢٠٠٧).
- الكتب والصحف والمجلات التى خضعت للرقابة فى جميع انحاء العالم قبل العقد الأخير.

٢- معايير اختيار الأعمال المراقبة:

٢-١- تعريف الرقابة:

تُعرَّف الرقابة على أنها أية عملية تحريم أو تحريم للحوار أو الكتابة بعد الحكم عليها بأنها تنال من المصلحة العامة. وفى الوقت الحالى ترتبط الرقابة بالحكومة ومواد القانون بصورة واضحة، وينعكس ذلك على المعايير حيث يُعد ذلك سبباً لضم تلك الأعمال لقاعدة البيانات.

٢-٢- معايير الرقابة:

بناءً على هذا المفهوم الشائع للرقابة تم ادخال الأعمال المختلفة لقاعدة البيانات، ومن ثم فقد تم تصنيف الأعمال التى وقع عليها الاختيار لادخالها إلى قاعدة البيانات إلى ثلاث فئات رئيسية: سياسية، ودينية، وأخلاقية. أما المعيار الآخر فهو جهة الرقابة، بحيث لم يُضم إلى قاعدة البيانات سوى الاعمال التى خضعت للرقابة بواسطة الدولة أو أجهزتها الحكومية أو الأجهزة وثيقة الإرتباط بها، ونشير هنا إلى أن مسميات هذه الهيئات صيغت حسب تعريفها فى كل دولة على حدة.

الدراسات السابقة:

لم يخضع موضوع الدراسة "الرقابة على المطبوعات فى العالم الإسلامى" للدراسة والبحث لا على مستوى البحوث الأجنبية ولا على مستوى الدراسات العربية، وهذا ما خلصت إليه عمليات بحث الإنتاج الفكرى الراجع Retrospective Researche فى قواعد البيانات الببليوجرافية وأدلة الإنتاج الفكرى المتخصص المختلفة. ويرى الباحث فى ضوء ما سبق أنه قد يكون من المفيد استعراض أبرز الدراسات التى تناولت موضوع "الرقابة على المعلومات" بشكل عام[٨][٩].

الدراسات الأجنبية:

قدم كلٌ من ستيوارت هانابس وماري آلارد Stuart Hannabuss& Mary Allard[١٠] فى عام ١٩٩٤ رؤية شاملة حول القضايا التى تكتنف الرقابة الدينية، وألمح الباحثان إلى عدة نقاط منها: أن الرقابة الدينية دائماً ما تثير المشكلات بسبب ما تثيره من جدل اجتماعى وأخلاقى وفنى، وأن العالم المتحضر الذى يوصف بأنه عالم ما بعد المسيحية Christian-Post لا يزال يسيطر عليه روح التعصب الدينى، كما أن الموضوعات التاريخية المرتبطة بازدراء الأديان قد أثّرت فى الجوانب الأخلاقية والتشريعية للمجتمعات المعاصرة.

وفى عام ١٩٩٥ ناقش جاى أ. ماركو Guy A.Marco[١١] قضية الرقابة من حيث كونها مصطلح يدل على اساءة استخدام السلطة، ولا يحظى بالقبول من جانب المكتبيين، وأشار الباحث إلى أن المبدأين السابقين ينافيان الحقيقة، فالرقابة ليست شراً منذ أن نصَّب المجتمع الموظفين الرسميين لحمايته من الألفاظ والوثائق الهدَّامة، وأما الشر فقد ينتج عن التطبيق غير السوى للهيئة الرقابية، ولكن ما من شك فى أن المجتمع سيضطلع بدوره فى تصحيح الأوضاع فى الوقت المناسب. ومن ناحية أخرى نصَّب المجتمع الحراس ليقوموا بدور محدد هو اتاحة بعض الأشياء لبعض الأشخاص وحجبها عن البعض الآخر. ولدى المكتبيين بعض

المسئوليات التى يضطلع بها الحـــراس أو الســـدنة، فعندما يرفض المكتبى بعض الوثـــائق (الكتـــب، الأفلام، التسجيلات الصوتية... الخ) أصبح هـــو الآخر رقيباً، ومن ثم فالمكتبيون بوصفهم سدنة هم فى الحقيقة رقباء رسميون معينون من قبل مجتمعاتهم، وفى ضوء ذلك تكون الرقابة مسئولية مكتبية أكثر من كونها مشكلة مكتبية.

واعتمدت كل من إيفلين كيرسلاك وآن أوبرين Evelyn Kerslake & Ann O'Brien [١٢] على فيلم "مركز العاصفة" الذي تم عرضة عام ١٩٥٦ لتوضيح بعض الأفكار. يصور الفيلم بيت دافيس Bette Davis مكتبياً يعيش فى احدى البلدات الأمريكية الصغيرة. ويدور فحوى الرواية حول مقاومة المجتمع فى الحقبة الماكارثية حينما قرر مجلس البلدة استبعاد كتاب عن الشيوعية من المكتبة. عارض المكتبى القرار وكانت النتيجة أن طرد من عمله. وتقدم التفاصيل والأحداث اطاراً ثرياً للتحليل والدراسة. واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل المتداخل من خلال الربط بين تداعيات الفيلم من ناحية والتركيز على الرقابة وحرية الوصول للمعلومات من ناحية أخرى. ومن الموضوعات الجلية التى أُلقى عليها الضوء فى الدراسة: المرأة، الفرد والمجتمع، المشاعر الإنسانية والمذهب العقلى. وخلصت الدراسة إلى أن العمل الكيفى Qualitative فى دراسات المكتبات والمعلومات قد يكون مفيداً من خلال تمحيص الأسئلة التى تثيرها نظرية الاستدلال الفلسفى، وهذا تماماً ما تم اتباعه في هذه الدراسة.

وفى عام ٢٠٠٠ أعدَّ كلٌ من تيرى ب. هولتز و هانلور بـــ. رادر Terri L. Holtze& Hannelore B.Rader [١٣] دراسة عن الحرية الفكرية على مدار أكثر من مائتى عام. إن الحرية الفكرية كانت ولا تزال حقاً يكفله الدستور الأمريكى للمواطنين منذ تأسيس الولايات المتحدة. ولقد مُدت يد العون للمكتبيين بوجه خاص لحماية مثل هذا الحق المهم من خلال التأكيد على أن جميع المواطنين لهم الحق فى الوصول الحر لما يشاءون من المعلومات التى يحتاجونها. وفى مقدمتها أوردت تيرى هولتز نماذج عدة من الشعوب الآخرى التى لم تكن تملك أو لازالت لا تملك اتاحة حرة لمصادر المعلومات المختلفة، ومن هذه النماذج جمهورية ألمانيا الديمقراطية وسور برلين ويوجد أيضاً نماذج فى الولايات المتحدة للجماعات والأفراد الذين حاولوا ولا يزالون يحاولون فرض الرقابة على المعلومات وتقييد اتاحتها. ورغم ما يشهده العصر الحالى من نمو مطرد فى مصادر المعلومات الالكترونية وما تتيحه من حرية فكرية تتمثل فى تصميم وإدارة المنتديات Weblogs لطرح الآراء المختلفة، إلا أن ذلك أسهم في تعقد مسألة الحرية. ويقرّ المكتبيون بتزايد "الكتب الممنوعة Banned Books"، بالإضافة إلى اتساع دائرة الجدل حول استخدام برمجيات الحجب فى المكتبات العامة. ويبقى هناك تساؤل أخير: هل يجب أنَ تقيد الحرية الفكرية؟

وتناول كلٌ من جروف كوجر ولارى كينكايد Grove Koger& Larry Kincaid [١٤] رواية عشيق السيدة شاترلى Lady Chatterley's

Lover التى كتبها لورانس D.H. Lawrance عام ١٩٥٩ لإثبات رؤيتيهما، فقد رأى ناشرو لورانس أن لغتة وتوصيفاته الجنسية تعد من الإنتهاكات الأخلاقية التى تنص عليها قوانين الرقابة فى المملكة المتحدة وفى الولايات المتحدة ايضاً وهم على حق فى هذا. ومنذ عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٩ لم يجرؤ أحد على نشر القصة أو بيعها بطريقة شرعية أو دون حذف بعض أجزائها، ومن ثم ظلت النسخ المنشورة بطريقة غير شرعية عرضة للمصادرة. كل ذلك تغير فى عام ١٩٥٩ حينما نجح تشارلز ريمبار Charles Rembar فى الدفاع عن حق مطبعة جروف Grove Press فى نشر القصة. وفى الولايات المتحدة شهدت القوانين الخاصة بالآداب العامة ثورة على مدار ست سنوات (١٩٥٩ – ١٩٥٦)، استهدفت تعديل ما يتعلق بالمواد الجنسية فى هذه القوانين. وانتهى الكاتبان إلى أن الرقابة على المطبوعات تتغير معاييرها من وقت لآخر، فقد يُحكم على كتاب بالمصادرة فى وقت معين، ثم يُعاد محاكمته ويُبرأ بنفس نصوص القانون ولكن بتفسير آخر مختلف.

وكان من بين الدراسات الأولى التى تعرضت لموضوع الرقابة على الإنترنت تلك الدراسة التى توفر على إعدادها كلٌ من جوناثان ويلسون وتونى أولتون Jonathan Wilson& Tony Oulton[١٥] فتناولا سياسة المكتبات العامة الإنجليزية وممارستها نحو اتاحة الوصول إلى خدمات الإنترنت. وأدرجت نتائج الاستبيان فى دراسة لجنة المكتبات والمعلومات التى تلقى الضوء على خصوصية و أمن المعلومات فى المكتبات العامة. وأوضح ٩٦% من العاملين في المكتبات التى شملتها الدراسة بأنهم يقدمون تسهيلات الوصول للإنترنت دون قيد، كما أجاب العديد من العاملين بالمكتبات عينة الدراسة بأن لديهم سياسات مكتوبة للمواد الالكترونية والطباعة. وكانت فعالية البرمجيات الحالية التى تضطلع بالتنقية والحجب هى المسألة التى حظيت بالاهتمام من جانب المبحوثين، وترتبط برمجيات الحجب والتنقية باتاحة المواد الإباحية اكثر من غيرها. وفى المقابل تحتل قضايا خصوصية وأمن المعلومات قدراً أقل من الأهمية فى المكتبات العامة.

وناقش كلٌ من ستيورات هنابـــس وماري آلارد Stuart Hannabuss& Mary Allard[١٦] الرقابة وما يرتبط بها من قضايا فى مستهل الألفية الثالثة. وأوضح الكاتبان أن الرقابة تتأثر بعوامل إجتماعية وسياسية ودينية وفنية وأخلاقية، وأن الرقابة تقع فى منطقة وسط فلا يمكن أن توصف بأنها الأسوأ كما ليمكن وصفها بأنها الأفضل، فهى أكثر تعقيداً مما يعتقد البعض. وفى الواقع إن الثوابت فى مجال الملكية الفكرية والحقوق ترتبط بالممارسة والخبرة الذاتية اللتين يسهمان فى اتخاذ الفرد قراراً بشأن ما هو مقبول وما هو غير مقبول. وتستند هذه الممارسات بدورها إلى عدة أسس مثل: المناخ السياسى المتاح، ومفهوم الأعمال الضارة، والمعايير المجتمعية المستقرة، ودور اختصاصيى المعلومات كوسطاء.

وانتهت ماريانـــا كولديـــن Marianna Choldin[١٧] بعد دراستها للمكتبات الأوروبية منذ الحرب العالمية الأولى حتى أواخر العشرين، إلى

وجود بعض مظاهر الاتفاق والاختلاف بين المكتبات الأوروبية ومن بين الموضوعات التي تناولتها موضوع الرقابة على المطبوعات والمكتبات فى عهد ألمانيا النازية[١٨]، وفى فترة انقسام أوروبا إلى كتلة شرقية وأخرى غربية. وبعبارة أخرى اهتمت الدراسة بما أحدثته التأثيرات السياسية المختلفة على المكتبات الأوروبية ومن بين ما تعرضت له فى هذا الصدد قضايا الرقابة.

واستهدفت الدراسة التى أعدتها سارة لونج Sara Long [١٩] تقديم خلفية تاريخية ترتبط بأسبوع الكتب الممنوعة، ذلك الإحتفال السنوى الذى يعمد إلى الترويج لقضايا الحرية الفكرية فى الولايات المتحدة. وانتهت الدراسة إلى أن التحديات التى واجهتها جمعية المكتبات الأمريكية تزايدت من ٤٥٩ كتاباً فى عام ٢٠٠٥ إلى ٥٤٧ كتاباً فى عام ٢٠٠٦. وينتمي ثلث الكتب ٥٤٧الى فئة الأعمال الإباحية. معظم الكتب التى يتم تحديدها خلال اسبوع الكتب الممنوعة لابد وأن تكون مثيرة للجدل وليست ممنوعة فعلاً. وتتضافر جهود المكتبيين والمدرسين وبائعى الكتب للإبقاء على هذه الكتب ضمن المجموعات المتداولة. وهكذا فإن أسبوع الكتب الممنوعة يتحول من مجرد احتفال ترويجى إلى مواجهة مجتمعية للخطر الذى يهدد الوصول الحر للمعلومات.

وحاول كلٌ من ميكائيل أوسليفان وكونى أوسليفان Micael O'Sullivan& Connie O'Sullivan[٢٠] الوقوف على أوجه الاختلاف الرئيسية بين عمليتى؛ الإختيار والرقابة. وركزت دراستهما على ضرورة سياسات واضحة فيما يتعلق بالاهداءات والاختيار داخل المكتبات المدرسية.

الدراسات العربية:

تناول شعبان خليفة[٢١] فى الفصل الثالث من أطروحته التى تقدم بها للحصول على درجة الدكتوراه، الرقابة على الإنتاج الفكرى فى مصر. وقد اقتصر هذا التناول على نبذة عن تاريخ الرقابة على المطبوعات فى مصر، ثم شرح تفصيلى لجميع مواد قانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته، بالاضافة الى عرض لبعض الأعمال التى تم مصادرتها.

وأعَّدت عايدة نصير[٢٢] مقالاً بعنوان: الرقابة على المطبوعات المصرية خلال القرن التاسع عشر، واستعرضت الباحثة فى هذا المقال تطور الرقابة فى مصر في القرن التاسع عشر بشكل عام.

وتوافرت تغريد محمد القدسى[٢٣] على دراسة تناولت موضوع ضبط المعلومات فى الكويت وعلاقة ذلك بالديمقراطية، وهذه الدراسة تكاد تكون الدراسة الأولى التى تناولت الرقابة على المعلومات خارج مصر.

أما حسناء محجوب[٢٤] فقد قامت بدراسة الرقابة على الإنتاج الفكرى فى مصر منذ دخول الطباعة مع مجئ الحملة الفرنسية، مروراً بعهد محمد على وأفراد أسرته وعهد ثورة ١٩٥٢ حتى صدور الدراسة فى نهاية التسعينات من القرن العشرين. وقد شملت الدراسة الرقابة بكافة أشكالها، وتتبعت إجراءات تطبيق القانون فى هذا الصدد ودور الهيئات والإدارات المعنية كل على حدة.

وفـــــى عـــــام ١٩٩٩ قامت نهلة فوزى مصطفى[٢٥] -- فـــــي أطروحتها لنيل درجة الماجستير- بتناول مشكلة الحرية والرقابة، كما تمارسها السلطات الحكومية أو الأفراد أو الهيئات والجماعات على الكتاب وعلى المكتبات، بل وعلى المطبوعات والوسائل السمعية والبصرية، حيث حاولت الوقوف على أوجة الاختلاف والاتفاق بين ممارسة الحرية والرقابة فى كل من الدول الغربية ممثلة فى الولايات المتحدة وبريطانيا، والدول العربية ممثلة فى مصر وقطر.

وناقشت مبروكـــــة عمر محيريق[٢٦] بعض القضايا التى أفرزتها الشبكة الدولية للمعلومات مثل: الرقابة وحرية المعلومات، والرقابة والأطفال، والمخاوف العربية تجاه الانفتاح على الإنترنت وما تقدمة من معلومات، كما تعرضت الدراسة إلى القيود والقوانين المفروضة على استخدام الإنترنت فى الدول العربية.

ومن جهة أخرى قام أبو بكر الهوش[٢٧] بتناول الرقابة تعريفاً ومعنى، واستعراض إجراءات الرقابة على المطبوعات والفكر عند الغرب فى العصور اليونانية والرومانية القديمة إلى الرقابة على المعلومات فى الولايات المتحدة فى العصر الحديث، كما تعرض الباحث لشروط منع الكتب من التداول، وأنواع الرقابة، والجزاءات التى توقع على المخالفين.

وتناولت نرمين عبد القادر[٢٨] رقابة الإنترنت وأدوات الحماية التى تمثلت فى استخدام المكتبات لبرامج الحجب، وعرضت الباحثة لموقف الدول العربية فى رقابة الإنترنت، وألحق بالدراسة مراجعة منتقاة للإنتاج الفكرى العربى والأجنبى حول هذا الموضوع.

وفى عام ٢٠٠٤ اضطلع شريف درويش اللبان[٢٩] بإعداد دراسة ناقش خلالها استخدام الإنترنت فى الوطن العربى، والقيود التى تفرضها الحكومات على الاستخدام، وقوانين الإنترنت فى الوطن العربى مع التعليق على التشريع التونسى للإنترنت.

وتوافر كلٌ من محمد مجاهد الهلالى وعبد الله بن حمود الصارمى[٣٠] على دراسة تناولت ضوابط ممارسة الحرية فى مجتمع المعرفة ممثلة فى الضوابط الشرعية والقانونية والأخرقية والضوابط الأخرى وهى: الخطط والبرامج والرقابة والسياسات والمعايير، وتناولت الدراسة كذلك انماط الانتهاكات والجرائم المعلوماتية فى مجتمع المعرفة وجهود مكافحتها.

نتائج الدراسة :

(١) اجمالى الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى :

جدول (١)

الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى

مقارناً بالإنتاجين؛ العربى والعالمى

م	الإنتاج الفكرى المراقب	سياسيا	دينيا	أخلاقيا	لأسباب أخرى	ع	%
١	على المستوى العربى	٢٦٣	١١	٣	٢٤	٣٠١	٠٠٠,٧١
٢	على المستوى الإسلامى	٩٩٩	٦١	٨٠	٣٨	١١٧٨	٠٠٢,٧٦
٣	على المستوى العالمى	٢٠٦٦٣	٤٩٦٤	١٦٩٨٥	٥٣	٤٢٦٦٥	١٠٠,٠٠
	المجموع	٢٠٦٦٣	٤٩٦٤	١٦٩٨٥	٥٣	٤٢٦٦٥	١٠٠

يوضح جدول (١) أن إجمالى حجم الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة على مستوى العالم بلغ ٤٢٦٦٥ عملاً، صادراً فى ١٣٧ دولة مؤلفاً بنحو ٥٨ لغة مختلفة. ونشير هنا إلى أن الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى جميعً أنحاء العالم ينطوى على ٢٠٦٦٣ عملاً خضعت للرقابة لأسباب سياسية بنسبة ٤٨,٤٣% من إجمالى الأعمال الخاضعة للرقابة على مستوى العالم، ونحو ١٦٩٨٥ عملاً خضعت للرقابة لأسباب أخلاقية بنسبة ٣٩,٨١%، كما بلغ حجم الإنتاج الفكرى العالمى الخاضع للرقابة لأسباب دينية ٤٩٦٤ عملاً بنسبة ١١,٦٤%، وأخيراً فقد وصل عدد الأعمال العالمية الخاضعة للرقابة لأسباب أخرى غير تلك المذكورة مسبقاً ٥٣ عملاً وبنسبة ٠,١٢%.

أما الإنتاج الخاضع للرقابة على مستوى العالم الإسلامى- موضوع الدراسة – فقد بلغ ١١٧٨ عملاً بنسبة ٢,٧٦% من إجمالى الإنتاج الفكرى العالمى الخاضع للرقابة. ويتألف الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى من ٩٩٩ عملاً خضع للرقابة لأسباب سياسية بنسبة ٨٤,٨٠% من إجمالى الأعمال المراقبة فى العالم الإسلامى، و٨٠ عملاً خضعت للرقابة لأسباب أخلاقية بنسبة ٦,٧٩%، و٦١ عملاً خضعت للرقابة لأسباب دينية بنسبة ٥,١٨%، و٣٨ عملاً خضعت للرقابة لأسباب أخرى بنسبة ٣,٢٣%.

وبالنسبة للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة على مستوى الدول العربية فقد وصل ٣٠١ عملاً فقط بنسبة ٠,٧١% من إجمالى الإنتاج الفكرى العالمى الخاضع للرقابة. ويشمل الإنتاج الفكرى العربى المُراقب ٢٦٣ عملاً خضعت للرقابة لأسباب سياسية بنسبة ٨٧,٣٨% من إجمالى الإنتاج الفكرى العربى المُراقب، و٢٤ عملاً خضعت للرقابة لأسباب أخرى (غير معروفة) بنسبة ٧,٩٧%، و١١ أعمال بنسبة ٣,٦٥% خضعت للرقابة لأسباب دينية، و ٣ أعمال بنسبة ١% خضعت للرقابة لأسباب أخلاقية.

(٢) التوزيع النوعي للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى :

جدول (٢)

التوزيع النوعى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى

ر	الدولة	كتب		صحف		مجلات		أخرى		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	إيران	١٥٨	٣١,٢٩	٨٧	١٨,٥١	١١٦	٦٠,٧٣	–	–	٣٦١	٣٠,٦٥
٢	تركيا	٢٨٧	٥٦,٨٣	٢١	٤,٤٦	٦	٣,١٤	–	–	٣١٤	٢٦,٦٦
٣	الجزائر	٢٤	٤,٧٥	٣٥	٧,٤٥	١٣	٦,٨٠	–	–	٧٢	٦,١١
٤	المغرب	–	–	٢٧	٥,٧٤	١٠	٥,٢٣	–	–	٣٧	٣,١٤
٦	السودان	–	–	٣٢	٦,٨٠	٢	١,٠٤	–	–	٣٤	٢,٨٩
٦	مصر	٢٢	٤,٣٦	٨	١,٧٠	٤	٢,٠٩	–	–	٣٤	٢,٨٩
٨	أذربيجان	–	–	٢٦	٥,٥٣	٢	١,٠٤	–	–	٢٨	٢,٣٨
٨	موريتانيا	–	–	٢٦	٥,٥٣	٢	١,٠٤	–	–	٢٨	٢,٣٨
٩	الكاميرون	–	–	٢١	٤,٨٠	١	٠,٥٢	١	٨,٣٣	٢٣	١,٩٥
١٠	إندونسيا	١١	٢,١٨	٨	١,٧٠	٢	١,٠٤	١	٨,٣٣	٢٢	١,٨٧
١١	باكستان	١	٠,٢٠	١٦	٣,٤٠	١	٠,٥٢	١	٨,٣٣	١٩	١,٦١
١٢	تونس	–	–	١٣	٢,٧٧	٣	١,٥٧	٢	١٦,٦٧	١٨	١,٥٣
١٣	كوت دى فوار	–	–	١٥	٣,١٩	–	–	–	–	١٥	١,٢٧
١٤	سيراليون	–	–	١١	٢,٣٤	١	٠,٥٢	١	٨,٣٣	١٣	١,١٠
١٦	الجابون	–	–	١٢	٢,٥٥	–	–	–	–	١٢	١,٠٩
١٦	اليمن	–	–	١٢	٢,٥٥	–	–	–	–	١٢	١,٠٩
١٨	بنجلاديش	١	٠,٢٠	٧	١,٤٩	٣	١,٥٧	–	–	١١	٠,٩٣
١٨	الأردن	–	–	١٠	٢,١٣	١	٠,٥٢	–	–	١١	٠,٩٣
٢١	الكويت	١	٠,٢٠	٤	٠,٨٥	٥	٢,٦١	–	–	١٠	٠,٨٤
٢١	ماليزيا	–	–	٦	١,٢٣	٤	٢,٠٩	–	–	١٠	٠,٨٤
٢١	السعودية	–	–	٧	١,٤٩	٢	١,٠٤	١	٨,٣٣	١٠	٠,٨٤
٢٢	نيجيريا	–	–	٥	١,٠٦	٤	٢,٠٩	–	–	٩	٠,٧٦
٢٣	لبنان	–	–	٥	١,٠٦	٢	١,٠٤	١	٨,٣٣	٨	٠,٦٩
٢٤	فلسطين	–	–	٤	٠,٨٥	١	٠,٥٢	٢	١٦,٦٧	٧	٠,٥٩
٢٦	توجو	–	–	٥	١,٠٦	–	–	–	–	٥	٠,٤٢
٢٦	العراق	–	–	٤	٠,٨٥	–	–	١	٨,٣٣	٥	٠,٤٢
٣٢	ليبيا	–	–	٣	٠,٦٤	١	٠,٥٢	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	ألبانيا	–	–	٣	٠,٦٤	–	–	١	٨,٣٣	٤	٠,٣٣
٣٢	أوغندا	–	–	٤	٠,٨٥	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	سوريا	–	–	٤	٠,٨٥	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	غينيا	–	–	٤	٠,٨٥	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	أفغانستان	–	–	٤	٠,٨٥	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٥	جامبيا	–	–	٢	٠,٤٣	١	٠,٥٢	–	–	٣	٠,٢٦
٣٥	فيرفيزيا	–	–	٣	٠,٦٤	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٣٥	كازاخستان	–	–	٣	٠,٦٤	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٤٠	أوزبكستان	–	–	١	٠,٢١	١	٠,٥٢	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	جيبوتى	–	–	٢	٠,٤٣	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	تشاد	–	–	٢	٠,٤٣	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	غينا بساو	–	–	٢	٠,٤٣	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	قطر	–	–	١	٠,٢١	١	٠,٥٢	–	–	٢	٠,١٦
٤٧	تركمنستان	–	–	١	٠,٢١	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	السنغال	–	–	–	–	١	٠,٥٢	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	الصومال	–	–	١	٠,٢١	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	طاجكستان	–	–	١	٠,٢١	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	جزر القمر	–	–	١	٠,٢١	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	النيجر	–	–	١	٠,٢١	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	الإمارات	–	–	–	–	١	٠,٥٢	–	–	١	٠,٠٨
	المجموع	٥٠٥	١٠٠	٤٧٠	١٠٠	١٩١	١٠٠	١٢	١٠٠	١١٧٨	١٠٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) تنوع الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى والبالغ عدد مفرداته ١١٧٨ عملاً بين أشكال ثلاثة أساسية متنوعة هى: الكتب، والصحف، والمجلات، وأشكال أخرى هامشية تنتمى إلى وسائل الإعلام أكثر من إنتمائها إلى فئات أوعية المعلومات. أما الكتب المراقبة فى العالم الإسلامى فوصل عددها٥٠٥ كتاباً بنسبة ٤٢,٨٧% من إجمالى الأعمال المراقبة فى الدول الإسلامية، ثم تأتى الصحف فى مرتبة ثانية وبلغ عدد الإصدارات المراقبة منها ٤٧٠ إصدارة بنسبة ٣٩,٩٠%، وتأتى المجلات فى مرتبة ثالثة ووصل عدد الإصدارات الخاضعة للرقابة منها ١٩١ إصدارة بنسبة ١٦,٢١%، وتأتى الأشكال الأخرى المتنوعة فى المرتبة الأخيرة وبلغ عددها ١٢ عملاً بنسبة ١,٠٢%. وفيما يتعلق بالأشكال الأخرى المراقبة فى العالم الإسلامى فتشتمل على وسائل أعلام متنوعة، ومحطات بث تليفزيونى (مثل: محطة LBC اللبنانية)، ومكاتب مراسلين أجانب (مثل: مكتب محطة BBC الإنجليزية فى القدس المحتلة)، وأقمار صناعية (مثل: السعودية فى عام ١٩٩٤؛ حيث أصدر مجلس الوزراء قرار بتحريم استيراد أو تصنيع أو تركيب الأقمار الصناعية)، بالإضافة إلى بعض دور النشر.

كما يشير الجدول (٢) إلى أن تركيا تتصدر الدول الإسلامية من حيث عدد الكتب التى خضعت للرقابة بها، فكان رصيدها ٢٨٧ كتاباً بنسبة ٥٦,٨٣% من إجمالى عدد الكتب المراقبة فى العالم الإسلامى البالغ عددها ٥٠٥ كتاباً، يليها إيران حيث بلغ عدد الكتب المراقبة بها ١٥٨ كتاباً بنسبة ٣١,٢٩%، وتشكل الكتب المراقبة فى كل من تركيا وإيران النسبة الغالبة من بين الكتب المراقبة فى العالم الإسلامى حيث تبلغ نسبة الكتب المراقبة فيهما ٨٨,١٢% من إجمالى الكتب المراقبة فى العالم الإسلامى. وتأتى الجزائر فى المرتبة الثالثة إسلامياً وبلغ عدد الكتب المراقبة بها ٢٤ كتاباً بنسبة ٤,٧٥% من إجمالى الكتب الخاضعة للرقابة على مستوى العالم الإسلامى، ثم تأتى مصر فى المرتبة الرابعة برصيد ٢٢ كتاباً وبنسبة ٤,٣٦% من إجمالى الكتب المراقبة إسلامياً، ثم تأتى اندونسيا فى المرتبة الخامسة إسلامياً برصيد ١١ كتاباً بنسبة ٢,١٨% من إجمالى الكتب المراقبة على مستوى العالم الإسلامى.

وبلغ عدد الإصدارات الصحفية التي تم مراقبتها في العالم الاسلامي ٤٧٠ حالة. وتتصدر إيران قائمة الدول الإسلامية من حيث عدد حالات الرقابة على الصحف برصيد ٨٧ حالة وبنسبة ١٨,٥١% من إجمالى حالات الرقابة على الصحف فى الدول الإسلامية، ثم تأتى الجزائر فى المرتبة الثانية برصيد ٣٥ حالة وبنسبة مئوية قدرها ٧,٤٥%، يليها السودان فى المرتبة الثالثة برصيد ٣٢ حالة بنسبة ٦,٨٠%، ثم تأتى المغرب فى المرتبة الرابعة برصيد ٢٧ حالة بنسبة ٥,٧٤%، بينما جاء كلٌ من أذربيجان وموريتانيا فى المرتبة الخامسة برصيد ٢٦ حالة لكل منهما بنسبة ٥,٥٣%.

أما فيما يتصل بحالات الرقابة على المجلات فى العالم الإسلامى فقد وصل عددها ١٩١ حالة. وسجلت إيران أكثر حالات الرقابة على المجلات

فى العالم الإسلامى برصيد ١١٦ حالة بنسبة مئوية قدرها ٦٠,٧٣% من إجمالى الحالات البالغ عددها ١٩١ حالة، ثم تأتى الجزائر فى المرتبة الثانية برصيد ١٣ حالة بنسبة ٦,٨٠%، يليها المغرب وسجل ١٠ حالات بنسبة ٥,٢٣% حيث احتلت المرتبة الثالثة.

وبالنسبة للأشكال الأخرى غير الكتب، والصحف، والمجالات البالغ عددها ١٢ عملاً فقد ظهرت فى عشرة دول فقط بحيث سجل كلٌ من تونس وفلسطين حالتين لكل منهما بنسبة ١٦,٦٧%، وفى نفس الوقت سجل كل من: الكاميرون، وإندونسيا، وباكستان، وسيراليون، والسعودية، ولبنان، والعراق، وألبانيا حالة واحدة لكل بنسبة ٨,٣٣% من إجمالى الأشكال الأخرى لأوعية المعلومات المراقبة فى العالم الإسلامى.

(٣) التوزيع الموضوعى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى:

جدول (٣)

التوزيع الموضوعى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى

ر	الدولة	سياسى		أخلاقى		دينى		أخرى		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	إيران	٢٥٥	٢٥,٥٣	٧٠	٨٧,٥٠	٣٥	٥٧,٣٨	١	٢,٦٣	٣٦١	٣٠,٦٥
٢	تركيا	٣١٠	٣١,٠٣	–	–	١	١,٦٤	٣	٧,٩٠	٣١٤	٢٦,٦٦
٣	الجزائر	٦٦	٦,٦١	–	–	–	–	٦	١٥,٧٩	٧٢	٦,١١
٤	المغرب	٣٦	٣,٦٠	–	–	–	–	١	٢,٦٣	٣٧	٣,١٤
٦	السودان	٣٢	٣,٢٠	–	–	٢	٣,٢٨	–	–	٣٤	٢,٨٩
٦	مصر	٢٤	٢,٤٠	١	١,٢٥	٨	١٣,١٢	١	٢,٦٣	٣٤	٢,٨٩
٨	أذربيجان	٢٦	٢,٦٠	–	–	١	١,٦٤	١	٢,٦٣	٢٨	٢,٣٨
٨	موريتانيا	٢٦	٢,٦٠	–	–	–	–	٢	٥,٢٦	٢٨	٢,٣٨
٩	الكاميرون	٢٣	٢,٣٠	–	–	–	–	–	–	٢٣	١,٩٥
١٠	إندونسيا	١٨	١,٨٠	–	–	٢	٣,٢٨	٢	٥,٢٦	٢٢	١,٨٧
١١	باكستان	١٤	١,٤٠	١	١,٢٥	٤	٦,٥٦	–	–	١٩	١,٦١
١٢	تونس	١٥	١,٥٠	–	–	–	–	٣	٧,٩٠	١٨	١,٥٣
١٣	كوت دى فوار	١٥	١,٥٠	–	–	–	–	–	–	١٥	١,٢٧
١٤	سيراليون	٩	٠,٩٠	–	–	–	–	٤	١٠,٥٣	١٣	١,١٠
١٦	الجابون	١١	١,١٠	–	–	–	–	١	٢,٦٣	١٢	١,٠٩
١٦	اليمن	١١	١,١٠	–	–	–	–	١	٢,٦٣	١٢	١,٠٩
١٨	بنجلاديش	٨	٠,٨٠	–	–	٣	٤,٩٢	–	–	١١	٠,٩٣
١٨	الأردن	١٠	١,٠٠	–	–	١	١,٦٤	–	–	١١	٠,٩٣

ر	الدولة	سياسي		أخلاقي		ديني		أخرى		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
٢١	الكويت	٤	٠,٤٠	١	١,٢٥	١٠	١,٦٤	٤	١٠,٥٣	١٠	٠,٨٤
٢١	ماليزيا	٧	٠,٧٠	٣	٣,٧٥	–	–	–	–	١٠	٠,٨٤
٢١	السعودية	٨	٠,٨٠	–	–	١	١,٦٤	١	٢,٦٣	١٠	٠,٨٤
٢٢	نيجيريا	٩	٠,٩٠	–	–	–	–	–	–	٩	٠,٧٦
٢٣	لبنان	٦	٠,٦٠	–	–	–	–	٢	٥,٢٦	٨	٠,٦٨
٢٤	فلسطين	٦	٠,٦٠	–	–	–	–	١	٢,٦٣	٧	٠,٥٩
٢٦	توجو	٥	٠,٥٠	–	–	–	–	–	–	٥	٠,٤٢
٢٦	العراق	٥	٠,٥٠	–	–	–	–	–	–	٥	٠٤٢
٣٢	ليبيا	٣	٠,٣٠	–	–	–	–	١	٢,٦٣	٤	٠,٣٣
٣٢	ألبانيا	٤	٠,٤٠	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	أوغندا	٤	٠,٤٠	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	سوريا	٤	٠,٤٠	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	غينيا	٢	٠,٢٠	٢	٢,٥٠	–	–	–		٤	٠,٣٣
٣٢	افغانستان	٢	٠,٢٠	١	١,٢٥	١	١,٦٤	–	–	٤	٠,٣٣
٣٥	جامبيا	٣	٠,٣٠	–	–	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٣٥	قيرقيزيا	٣	٠,٣٠	–	–	–	–	١	٢,٦٣	٣	٠,٢٦
٣٥	كازاخستان	٢	٠,٢٠	–	–	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٤٠	أوزبكستان	٢	٠,٢٠	–	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	جيبوتى	٢	٠,٢٠	–	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	تشاد	٢	٠,٢٠	–	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	غينا بساو	١	٠,١٠	–	–	–	–	١	٢,٦٣	٢	٠,١٦
٤٠	قطر	–	–	١	١,٢٥	١	١,٦٤	–	–	٢	٠,١٦
٤٧	تركمنستان	١	٠,١٠	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	السنغال	١	٠,١٠	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	الصومال	١	٠,١٠	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	طاجكستان	١	٠,١٠	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	جزر القمر	١	٠,١٠	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	النيجر	١	٠,١٠	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	الإمارات	–	–	–	–	–	–	١	٢,٦٣	١	٠,٠٨
	المجموع	٩٩٩	١٠٠	٨٠	١٠٠	٦١	١٠٠	٣٨	١٠٠	١١٧٨	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن الموضوعات ذات الطابع السياسى حظيت بالقدر الأكبر من بين الأعمال المراقبة فى العالم الإسلامى وبلغ عدد الأعمال التى كانت السياسة دافعاً لخضوعها للرقابة ٩٩٩ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٨٤,٨٠% من إجمالى عينة الدراسة، ثم تأتى الموضوعات ذات التجاوزات الأخلاقية حيث بلغ عدد الأعمال التى خضعت للرقابة لدواعٍ أخلاقية ٨٠ عملاً بنسبة ٦,٧٩%، ثم تأتى بعد ذلك الأعمال التى خضعت للرقابة بسبب تعرضها لموضوعات دينية ووصل عددها ٦١ عملاً بسنبة ٥,١٨%، وأخيراً تأتى الأعمال التى خضعت للرقابة لأسباب أخرى غير الأسباب السياسية والأخلاقية والدينية وبلغ عددها ٣٨ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٣,٢٣% من إجمالى الأعمال المراقبة فى العالم الإسلامى. ويلاحظ على الأعمال التى خضعت للرقابة لأسباب أخرى أنها أعمال تتجاوز الحدود المسموح بها فى الدولة سواء من الناحية السياسية أو الدينية أو الأخلاقية غير أن عدم الشفافية يحول دون إعلان الحكومات الأسباب الحقيقية وراء خضوع العمل للرقابة، ومن أمثلة ذلك: قرار الحكومة الإيرانية بإيقاف طباعة وصدور إحدى الصحف اليومية الإسلامية الأساسية Jahun-e-Islam دون إعلان أسباب هذا الإيقاف.

وعند توزيع الأعمال المراقبة فى العالم الإسلامى بمجالاتها الأربع (السياسية، والدينية، والأخلاقية والآخرى) على الدول الإسلامية التى تم تغطيتها فى الدراسة، لتحديد الأهمية النسبية التى يحتلها كل موضوع من الموضوعات سالفة الذكر، تبين أن تركيا جاءت فى صدارة الدول الإسلامية من حيث عدد الأعمال التى تم مراقبتها لاحتوائها على موضوعات ذات طبيعة سياسية وبلغ عدد تلك الأعمال ٣١٠ عملاً بنسبة ٣١,٠٣% من إجمالى الأعمال التى تمت مراقبتها لهذا السبب، يليها إيران برصيد ٢٥٥ عملاً بنسبة ٢٥,٥٣%، ثم تأتى الجزائر برصيد ٦٦ عملاً بنسبة ٦,٦١%، ثم المغرب برصيد ٣٦ عملاً بنسبة ٣,٦٠%، يليها السودان برصيد ٣٢ عملاً وبنسبة مئوية قدرها ٣,٢٥%.

وأما بالنسبة للأعمال التى خضعت للرقابة فى العالم الإسلامى لأسباب أخلاقية فقد تصدرت قائمتها إيران حيث سجلت ٧٠ عملاً بنسبة ٨٧,٥٠% من إجمالى أعمال تلك الفئة، بينما سجلت باقى الدول الآخرى وعددها ٤٦ دولة ١٠ أعمال بنسبة مئوية بلغت ١٢,٥٠%. وأما الأعمال التى خضعت للرقابة فى العالم الإسلامى لأسباب دينية فقد تصدرتها إيران وسجلت ٣٥ عملاً بنسبة ٥٧,٣٨% من إجمالى تلك الفئة البالغ ٦١ عملاً؛ أى أن الدول الآخرى مجتمعة سجلت ٢٦ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٤٢,٦٢%. وفيما يتعلق بالأعمال التى تمت مراقبتها لأسباب أخرى أو غير محددة فقد انفردت بصدارتها الجزائر وسجلت ٦ أعمال بنسبة ١٥,٧٩% من إجمالى أعمال تلك الفئة والتى وصل عددها ٣٨ عملاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك أعمالاً تنطوى على أكثر من نوع واحد من الموضوعات فقد تشتمل على موضوعات [سياسية، ودينية، وأخلاقية]، أو [سياسية، ودينية]، أو [سياسية، وأخلاقية]، أو [دينية، والأخلاقية]، وعند حصر تلك الأعمال تبين أن إجمالى عدد تلك الفئة بلغ ٢٥ عملاً موزعة على النحو التالى: ٢١ عملاً فى إيران، وعملا واحد لكلٍ من: مصر، باكستان، والكويت، وقطر.

(٤) التوزيع الزمنى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى:

جدول (٤)

التوزيع الزمنى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى

موزعاً على العقود

ر	الدولة	١٩٧٠-		١٩٧١ -		١٩٨١-		١٩٩١-		٢٠٠١-		غير محدد		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	ايران	١٣	٣٤,٢١	١٠٧	٩٤,٦٩	٣٥	٥٦,٤٥	١٦٤	٢٥,١٥	٤٢	١٦,٢٢	–	–	٣٦١	٣٠,٦٥
٢	تركيا	–	–	٤	٣,٥٤	١٧	٢٧,٤٢	٢٣٥	٣٦,١٤	٨	٣,٠٩	٥٠	٩٣,٥٩	٣١٤	٢٦,٦٦
٣	الجزائر	٢٤	٦٣,١٦	–	–	–	–	٣٢	٤,٩١	١٤	٥,٤١	٢	٣,٧٠	٧٢	٦,١١
٤	المغرب	–	–	–	–	–	–	٢٠	٣,٠٧	١٧	٦,٥٦	–	–	٣٧	٣,١٤
٦	السودان	–	–	–	–	–	–	١٥	٢,٣٠	١٩	٧,٣٤	–	–	٣٤	٢,٨٩
٦	مصر	١	٢,٦٣	١	٠,٨٩	–	–	١٠	١,٥٤	٢١	٨,١١	١	١,٨٥	٣٤	٢,٨٩
٨	أذربيجان	–	–	–	–	–	–	٨	١,٢٣	٢٠	٧,٧٢	–	–	٢٨	٢,٣٨
٨	موريتانيا	–	–	–	–	–	–	١٤	٢,١٥	١٤	٥,٤١	–	–	٢٨	٢,٣٨
٩	الكاميرون	–	–	–	–	١	١,٦١	٢١	٣,٢٢	١	٠,٣٩	–	–	٢٣	١,٩٥
١٠	اندونسيا	–	–	١	٠,٨٩	٨	١٢,٩٠	١١	١,٦٩	٢	٠,٧٧	–	–	٢٢	١,٨٧
١١	باكستان	–	–	–	–	–	–	٦	٠,٩٢	١٣	٥,٠٢	–	–	١٩	١,٦١
١٢	تونس	–	–	–	–	–	–	١٤	٢,١٥	٤	١,٥٤	–	–	١٨	١,٥٣
١٣	كوت دى فوار	–	–	–	–	–	–	٦	٠,٩٢	٩	٣,٤٨	–	–	١٥	١,٢٧
١٤	سيراليون	–	–	–	–	–	–	١٠	١,٥٤	٣	١,١٦	–	–	١٣	١,١٠
١٦	الجابون	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٦١	٨	٣,٠٩	–	–	١٢	١,٠٩
١٦	اليمن	–	–	–	–	–	–	٨	١,٢٣	٤	١,٥٤	–	–	١٢	١,٠٩
١٨	بنجلاديش	–	–	–	–	–	–	٣	٠,٤٦	٨	٣,٠٩	–	–	١١	٠,٩٣
١٨	الأردن	–	–	–	–	–	–	٦	٠,٩٢	٥	١,٩٣	–	–	١١	٠,٩٣
٢١	الكويت	–	–	–	–	١	١,٦١	٧	١,٠٧	٢	٠,٧٧	–	–	١٠	٠,٨٤
٢١	ماليزيا	–	–	–	–	–	–	٨	١,٢٣	٢	٠,٧٧	–	–	١٠	٠,٨٤
٢١	السعودية	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٦١	٦	٢,٣٢	–	–	١٠	٠,٨٤
٢٢	نيجيريا	–	–	–	–	–	–	٧	١,٠٧	٢	٠,٧٧	–	–	٩	٠,٧٦
٢٣	لبنان	–	–	–	–	–	–	٥	٠,٧٧	٣	١,١٦	–	–	٨	٠,٦٨
٢٤	فلسطين	–	–	–	–	–	–	٧	١,٠٧	–	–	–	–	٧	٠,٥٩
٢٦	توجو	–	–	–	–	–	–	٢	٠,٣١	٣	١,١٦	–	–	٥	٠,٤٢
٢٦	العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	١,٥٤	١	١,٨٥	٥	٠,٤٢
٣٢	ليبيا	–	–	–	–	–	–	١	٠,١٥	٣	١,١٦	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	ألبانيا	–	–	–	–	–	–	٣	٠,٤٦	١	٠,٣٩	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	أوغندا	–	–	–	–	–	–	٢	٠,١٥	٢	٠,٧٧	–	–	٤	٠,٣٣

ر	الدولة	-١٩٧٠		١٩٧١ -		-١٩٨١		-١٩٩١		-٢٠٠١		غير محدد		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
٣٢	سوريا	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	٣	١,١٦	-	-	٤	٠,٣٣
٣٢	غينيا	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	٣	١,١٦	-	-	٤	٠,٣٣
٣٢	أفغانستان	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	١,٥٤	-	-	٤	٠,٣٣
٣٥	جامبيا	-	-	-	-	-	-	٣	٠,٤٦	-	-	-	-	٣	٠,٢٦
٣٥	تيرغيزيا	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	٢	٠,٧٧	-	-	٣	٠,٢٦
٣٥	كازاخستان	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	٢	٠,٧٧	-	-	٣	٠,٢٦
٤٠	أوزبكستان	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	١	٠,٣٩	-	-	٢	٠,١٦
٤٠	جيبوتى	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٠,٧٧	-	-	٢	٠,١٦
٤٠	تشاد	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	١	٠,٣٩	-	-	٢	٠,١٦
٤٠	غينيا بساو	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	١	٠,٣٩	-	-	٢	٠,١٦
٤٠	قطر	-	-	-	-	-	-	٢	٠,٣١	-	-	-	-	٢	٠,١٦
٤٧	تركمستان	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	-	-	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	السنغال	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	-	-	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	الصومال	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	-	-	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	طاجكستان	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	-	-	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	جزر القمر	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	-	-	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	النيجر	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	-	-	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	الإمارات	-	-	-	-	-	-	١	٠,١٥	-	-	-	-	١	٠,٠٨
المجموع		٣٨	١٠٠	١١٣	١٠٠	٦٢	١٠٠	٦٥٢	١٠٠	١٥٩	١٠٠	٠	١٠٠	١١٧٨	١٠٠

ويتبين من الجدول (٤) أن الدول الإسلامية التى شهدت حالات رقابية فى الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٥١ حتى ١٩٧٠ هى ثلاث دول فقط: الجزائر وسجلت ٢٤ عملاً بنسبة ٦٣,١٦% من إجمالى ما سُجل من حالات رقابية خلال تلك الفترة والبالغ عددها ٣٨ عملاً، ثم تأتى إيران وسجلت ١٣ عملاً بنسبة ٣٤,٢١%، ثم مصر وسجلت عملاً وحيداً بنسبة ٢,٦٣%. ورغم أن الجزائر قد سجلت أكبر عدد من الأعمال المُراقبة خلال تلك الفترة، إلا أن إيران هى التى سجلت أقدم واقعة رقابة على الإنتاج الفكرى فى العالم الإسلامى، حيث أنها الدولة الإسلامية الوحيدة التى تم رصد أحد الأعمال المراقبة بها خلال عام ١٩١٠.

أما الفترة الزمنية من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠، فلم يُسجَل خلالها أعمالاً رقابية إلا فى دول أربع هى : إيران وسجلت ١٠٧ عملاً بنسبة ٩٤,٦٩%، ثم تركيا ولها ٤ أعمال بنسبة ٣,٥٤%، ثم مصر وأندونيسيا ولكل عملٌ واحد بنسبة ٠,٨٩% من إجمالى الأعمال المراقبة خلال تلك الفترة والتى وصل عددها ١١٣ عملاً.

وبالنسبة للفترة الزمنية الممتدة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ فقد سُجل خلالها أعمالٌ رقابية فى خمس دول على النحو التالى: إيران وسجلت ٣٥ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٥٦,٤٥% من إجمالى الأعمال المراقبة فى تلك الفترة، ثم يليها تركيا وسجلت ١٧ عملاً بنسبة ٢٧,٤٢%، يليها إندونسيا وسجلت ٨ أعمال بنسبة ١٢,٩٠%، ثم دولتا الكاميرون والكويت ولكل عمل واحد بنسبة ١,٦١%.

وأما الفترة الزمنية من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠ البالغ إجمالى الأعمال المراقبة خلالها ٦٥٢ عملاً، فقد تصدرتها تركيا برصيد ٢٣٥ عملاً وبنسبة ٣٦,٠٤%، يليها إيران برصيد ١٦٤ وبنسبة ٢٥,١٥ عملاً، ثم تأتى الجزائر وسجلت ٣٢ عملاً بنسبة ٤,٩١%، ثم المغرب برصيد ٢٠ عملاً وبنسبة مئوية قدرها ٣,٠٧%، يليها السودان وسجلت ١٥ عملاً بنسبة ٢,٣٠ عملاً. وشكل الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى هذه الدول ٣٩,٥٦% من إجمالى الأعمال المراقبة خلال تلك الفترة.

ويتصدر الفترة الزمنية من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧ إيران ولها ٤٢ عملاً بنسبة ١٦,٢٢% من إجمالى الأعمال المراقبة فى هذه الفترة البالغ عددها ٢٥٩ عملاً، ثم تأتى مصر برصيد ٢١ عملاً بنسبة ٨,١١%، ثم أذربيجان برصيد ٢٠ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٧,٧٢%، ثم تأتى السودان وسجلت ١٩ عملاً بنسبة عملاً بنسبة ٥,٤١%، ثم تأتى باكستان برصيد ١٣ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٥,٠٢%.

وفيما يتعلق بالأعمال مجهولة تاريخ النشر فقد جاء الجزء الأكبر منها من نصيب تركيا برصيد ٥٠ عملاً بنسبة ٩٢,٥٩% من إجمالى الأعمال الواقعة ضمن هذه الفئة، ثم الجزائر ولها عملان بنسبة ٣,٧٠%، ثم مصر والعراق ولكل عمل واحد بنسبة ١,٨٥%. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأعمال مجهولة تاريخ النشر الخاصة بتركيا يرجح أنها نشرت فى الفترة الزمنية ١٩٨٠ – ١٩٩٩ ولا تحمل تاريخ نشر محدد، إذ تم جمع بياناتها من الببليوجرافية التى أصدرها اتحاد الناشرين الأتراك بعنوان:الكتب المصادرة بواسطة السلطات التركية؛ ١٩٨٠-١٩٩٩ "Books Confiscated and Accused by Turkish Authorities "

جدول (٥)

التوزيع الزمنى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى موزعاً على السنوات

م	السنة	العدد	%	م	السنة	العدد	%
١	١٩١٠	١	٠,٠٨	٢٦	١٩٨١	٩	٠,٧٦
٢	١٩٢٦	١	٠,٠٨	٢٧	١٩٨٢	٤	٠,٣٤
٣	١٩٣٥	١	٠,٠٨	٢٨	١٩٨٤	٩	٠,٧٦
٤	١٩٤٣	١	٠,٠٨	٢٩	١٩٨٦	٣	٠,٢٦
٥	١٩٤٤	١	٠,٠٨	٣٠	١٩٨٧	٥	٠,٤٢

م	السنة	العدد	%	م	السنة	العدد	%
٦	١٩٥١	١	٠,٠٨	٣١	١٩٨٨	٤	٠,٣٤
٧	١٩٥٨	١	٠,٠٨	٣٢	١٩٨٩	٩	٠,٧٦
٨	١٩٥٩	٣	٠,٢٦	٣٣	١٩٩٠	١٩	١,٦١
٩	١٩٦٠	٤	٠,٣٤	٣٤	١٩٩١	٣٩	٣,٣١
١٠	١٩٦١	١٢	١,٠٩	٣٥	١٩٩٢	١١٨	١٠,٠١
١١	١٩٦٢	٤	٠,٣٤	٣٦	١٩٩٣	٦٣	٥,٣٥
١٢	١٩٦٦	٢	٠,١٧	٣٧	١٩٩٤	٩٢	٧,٨١
١٣	١٩٦٨	٢	٠,١٧	٣٨	١٩٩٥	٥٥	٤,٦٧
١٤	١٩٦٩	١	٠,٠٨	٣٩	١٩٩٦	٥٨	٤,٩٢
١٥	١٩٧٠	٣	٠,٢٦	٤٠	١٩٩٧	٥٤	٤,٥٨
١٦	١٩٧١	٥	٠,٤٢	٤١	١٩٩٨	٧٨	٦,٦٢
١٧	١٩٧٢	١	٠,٠٨	٤٢	١٩٩٩	٥٢	٤,٤١
١٨	١٩٧٣	١٤	١,١٩	٤٣	٢٠٠٠	٤٣	٣,٦٥
١٩	١٩٧٤	٢	٠,١٧	٤٤	٢٠٠١	٦٠	٥,٠٩
٢٠	١٩٧٥	٣	٠,٢٦	٤٥	٢٠٠٢	٦٩	٥,٨٦
٢١	١٩٧٦	٢	٠,١٧	٤٦	٢٠٠٣	٩٨	٨,٣٢
٢٢	١٩٧٧	٣	٠,٢٦	٤٧	٢٠٠٤	٣٢	٢,٧١
٢٣	١٩٧٨	٢٠	١,٧٠	٤٨	غير محدد	٥٤	٤,٥٨
٢٥	١٩٨٠	٢٥	٢,١٣	المجموع		١١٧٨	١٠٠

ويشير الجدول (٥) إلى التوزيع الزمنى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى على نحو من التفصيل حسب السنوات. ويمثل عام ١٩١٠ نقطة البداية للأعمال المراقبة فى العالم الإسلامى وسجل حالة واحدة، وتنتهى السلسلة الزمنية لتلك الأعمال فى عام ٢٠٠٤ والذى سجل ٣٢ حالة رقابة بنسبة ٢,٧١% من إجمالى الأعمال المراقبة فى العالم الإسلامى البالغ عددها ١١٧٨ عملاً. وهناك من المؤشرات ما يدل على تفوق بعض السنوات على غيرها، حيث سجل عام ١٩٩٢ أعلى معدلات الرقابة السنوية فى العالم الإسلامى برصيد ١١٨ عملاً بنسبة مئوية قدرها ١٠,٠١% من إجمالى الأعمال المراقبة، يليه عام ٢٠٠٣ برصيد ٩٨ عملاً بنسبة ٨,٣٢%، يليه عام ١٩٩٤ برصيد ٩٢ عملاً بنسبة ٧,٨١%، ثم يأتى عام ١٩٩٨ برصيد ٧٨ عملاً بنسبة ٦,٦٢%، ثم عام ٢٠٠٢ برصيد ٦٩ عملاً بنسبة ٥,٨٦%، ثم عام ١٩٩٣ برصيد ٦٣ عملاً بنسبة ٥,٣٥%.

وتجدر الإشارة هنا إلى تصدر عام ١٩٦١ باقى السنوات خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٥١ حتى ١٩٧٠ وسجل ١٢ عملاً بنسبة ١,٠٩% من إجمالى الأعمال المُراقبة، بينما تمثل سنة ١٩٧٩ ذروة معدلات الرقابة السنوية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين حيث وصل عدد الأعمال التى خضعت للرقابة خلالها ٣٨

عملاً بنسبة ٣,٢٣% من إجمالى الأعمال المراقبة، وتعد سنة ١٩٩٠ أعلى السنوات من حيث عدد الأعمال المراقبة خلال الفترة الزمنية ١٩٨١ — ١٩٩٠ وسجلت ١٩ عملاً بنسبة مئوية قدرها ١,٦١% من الإجمال ، أما حقبة التسعينات من القرن العشرين فقد تقدم سنواتها عام ١٩٩٢ الذى سجل ١١٨ عملاً بنسبة ١٠,٠١، وهو أعلى معدل سنوى كما ذكرنا من قبل، وأما بالنسبة لأعلى معدل سنوى خلال السبع سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين فكان عام ٢٠٠٣، حيث رصد خلاله ٩٨ عملاً بنسبة ٨,٥٢%.

وتقتصر الأعمال الخاضعة للرقابة فى العالم الإسلامى قبل عام ١٩٧٠ على ثلاث دول هى: الجزائر، وإيران، ومصر. أما الجزائر فسجلت ٢٤ عملاً وينتهى جميعها للفترة الزمنية الواقعة فيما بين عام ١٩٥٨- ١٩٦٢، بينما سجلت إيران ١٣ عملاً منها ٥ أعمال خلال الفترة ١٩١٠ — ١٩٥١، و١١ عملاً خلال الفترة الزمنية ١٩٦٦ — ١٩٧٠، وأما مصر فسجلت حالة رقابية وحيدة فى عام ١٩٢٦.

وتأتى تركيا فى صدارة الدول التى سجلت حالات رقابية خلال عام ١٩٩٢؛ أكثر الأعوام تسجيلاً لحالات رقابية برصيد ٢٩ عملاً، يليها إيران برصيد ٢٠ عملاً، ثم الجزائر وسجلت ١٦ عملاً فقط، أما عام ٢٠٠٣؛ ثانى الأعوام تسجيلاً لحالات رقابة فقد تصدرته إيران برصيد ١٥ عملاً، يليها كلٌ من أذربيجان وموريتانيا برصيد ١١ عملاً لكل منهما، ثم الجزائر والسودان ولكل منهما ٧ أعمال.

جدول (٦)

العلاقة الارتباطية بين تاريخى النشر والرقابة

للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى

نوع العمل	تطابق بين تاريخى النشر والرقابة	اختلاف بين تاريخى النشر والرقابة		المجموع	%
		رقابة قبلية	رقابة بعدية		
كتب	٤١٦	٧٩	١٠	٥٠٥	٤٢,٨٧
صحف	٤٦٩	–	١	٤٧٠	٣٩,٩٠
مجلات	١٩٠	–	١	١٩١	١٦,٢١
وسائل اعلام أخرى	١١	–	١	١٢	١,٠٢
المجموع	١٠٨٦	٧٩	١٣	١١٧٨	١٠٠

ويتبين من الجدول (٦) أن إجمالى الأعمال التى تطابق فيها تاريخ النشر مع تاريخ الخضوع للرقابة بلغ ١٠٨٦ عملاً بنسبة ٩٢,١٩% من إجمالى الأعمال التى رصدتها الدارسة والبالغ عددها ١١٧٨، فى مقابل ٩٢ عملاً لم يتطابق فيها تاريخ النشر مع تاريخ الرقابة وبنسبة مئوية ضئيلة قدرها ٧,٨١%.

وأما الكتب فقد بلغ عدد ما تطابق تاريخ نشره منها مع تاريخ الخضوع للرقابة ٤١٦ كتاباً بنسبة ٣٨,٣١% من إجمالى الأعمال التى تطابق فيها تاريخى النشر والمراقبة، مقابل ٨٩ عملاً لم يتطابق فيها هذان التاريخان منها ٧٩ حالة رقابة قبلية جميعا داخل إيران، أى قبل الطبع أو التوزيع بنسبة ١٠٠% من إجمالى الأعمال التى تم إخضاعها للرقابة القبلية، بينما بلغ عدد الكتب التى خضعت للرقابة البعدية أى بعد التوزيع ١٠ أعمال بنسبة ٧٦,٦٢% من إجمالى الأعمال الخاضعة للرقابة البعدية.

وبالنسبة للصحف فقد كان هناك شبه تطابق بين تاريخ نشرها وتاريخ مراقبتها، حيث تطابق كلٌ من تاريخ النشر وتاريخ الرقابة فى ٤٦٩ حالة رقابة صحفية بنسبة ٩٩,٧٩%، ولم يشذ عن ذلك سوى واقعة رقابة واحدة كانت رقابة بعدية، وتشبه المجلات الصحف إلى حد بعيد حيث سجلت ١٩٠ حالة رقابة على المجلات تطابق فيها تاريخا النشر والرقابة بنسبة مئوية ٩٩,٤٨% من إجمالى واقعات الرقابة على المجلات بإستثناء حالة واحدة كانت الرقابة فيها رقابة بعدية أيضاً. وأما وسائل الإعلام الأخرى فقد بلغ عددها ١٢ عملاً، تطابق تاريخ النشر مع تاريخ الرقابة فى ١١ عملاً بنسبة ٩١,٦٧%، حيث سجُلت حالة واحدة ضمن الأعمال التى خضعت للرقابة البعدية.

(٥) التوزيع اللغوى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى:

جدول (٧)

التوزيع اللغوى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى

ر	الدولة	الفارسية		التركية		العربية		الفرنسية		الانجليزية		أخرى		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	ايران	٣٥٨	١٠٠	-	-	-	-	-	-	١	١,٢٧	٢	٢,٠٦	٣٦١	٣٠,٦٥
٢	تركيا	-	-	٣١٤	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٣١٤	٢٦,٦٦
٣	الجزائر	-	-	-	-	٢٤	١٤,١٢	٤٨	٣٠,٠	-	-	-	-	٧٢	٦,١١
٤	المغرب	-	-	-	-	١٣	٧,٦٥	٢٠	١٢,٥٠	-	-	٤	٤,١٢	٣٧	٣,١٤
٦	السودان	-	-	-	-	٢٨	١٦,٤٧	-	-	٦	٧,٦٠	-	-	٣٤	٢,٨٩
٦	مصر	-	-	-	-	٢٦	١٥,٢٩	-	-	٦	٧,٦٠	٢	٢,٠٦	٣٤	٢,٨٩
٨	أذربيجان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٨	٢٨,٨٧	٢٨	٢,٣٨
٨	موريتانيا	-	-	-	-	٩	٥,٢٩	١٩	١١,٨٨	-	-	-	-	٢٨	٢,٣٨
٩	الكاميرون	-	-	-	-	-	-	٢١	١٣,١٣	٢	٢,٥٣	-	-	٢٣	١,٩٥
١٠	اندونسيا	-	-	-	-	-	-	-	-	٦	٧,٦٠	١٦	١٦,٥٠	٢٢	١,٨٧
١١	باكستان	-	-	-	-	١	٠,٥٩	-	-	٤	٥,٠٦	١٤	١٤,٤٣	١٩	١,٦١
١٢	تونس	-	-	-	-	٥	٢,٩٤	١٢	٧,٥٠	١	١,٢٧	-	-	١٨	١,٥٣
١٣	كوت دى فوار	-	-	-	-	-	-	١٥	٩,٣٨	-	-	-	-	١٥	١,٢٧
١٤	سيراليون	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣	١٦,٤٦	-	-	١٣	١,١٠

ر	الدولة	الفارسية		التركية		العربية		الفرنسية		الانجليزية		أخرى		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١٦	الجابون	-	-	-	-	-	-	١٢	٧,٥٠	-	-	-	-	١٢	١,٠٩
١٦	اليمن	-	-	-	-	١٢	٧,٠٦	-	-	-	-	-	-	١٢	١,٠٩
١٨	بنجلاديش	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٣,٨٠	٨	٨,٢٥	١١	٠,٩٣
١٨	الأردن	-	-	-	-	١١	٦,٤٧	-	-	-	-	-	-	١١	٠,٩٣
٢١	الكويت	-	-	-	-	٧	٤,١٢	-	-	٣	٣,٨٠	-	-	١٠	٠,٨٤
٢١	ماليزيا	-	-	-	-	-	-	-	-	٦	٧,٦٠	٤	٤,١٢	١٠	٠,٨٤
٢١	السعودية	-	-	-	-	٩	٥,٢٩	-	-	١	١,٢٧	-	-	١٠	٠,٨٤
٢٢	نيجيريا	-	-	-	-	-	-	-	-	٩	١١,٣٩	-	-	٩	٠,٧٦
٢٣	لبنان	-	-	-	-	٥	٢,٩٤	٣	١,٨٨	-	-	-	-	٨	٠,٦٨
٢٤	فلسطين	-	-	-	-	٥	٢,٩٤	-	-	٢	٢,٥٣	-	-	٧	٠,٥٩
٢٦	توجو	-	-	-	-	-	-	١	٠,٦٣	٤	٥,٠٦	-	-	٥	٠,٤٢
٢٦	العراق	-	-	-	-	٥	٢,٩٤	-	-	-	-	-	-	٥	٠,٤٢
٣٢	ليبيا	-	-	-	-	٤	٢,٣٥	-	-	-	-	-	-	٤	٠,٣٣
٣٢	ألبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٤,١٢	٤	٠,٣٣
٣٢	أوغندا	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٥,٠٦	-	-	٤	٠,٣٣
٣٢	سوريا	-	-	-	-	٤	٢,٣٥	-	-	-	-	-	-	٤	٠,٣٣
٣٢	غينيا	-	-	-	-	-	-	٤	٢,٥٠	-	-	-	-	٤	٠,٣٣
٣٢	أفغانستان	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١,٢٧	٣	٣,٠٩	٤	٠,٣٣
٣٥	جامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	١,٨٨	-	-	٣	٠,٢٦
٣٥	قيرقيزيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٣,٠٩	٣	٠,٢٦
٣٥	كازاخستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٣,٠٩	٣	٠,٢٦
٤٠	أوزبكستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٢,٠٦	٢	٠,١٦
٤٠	جيبوتى	-	-	-	-	-	-	٢	١,٢٥	-	-	-	-	٢	٠,١٦
٤٠	تشاد	-	-	-	-	-	-	١	٠,٦٣	١	١,٢٧	-	-	٢	٠,١٦
٤٠	غينيا بساو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٢,٠٦	٢	٠,١٦
٤٠	قطر	-	-	-	-	١	٠,٥٩	-	-	١	١,٢٧	-	-	٢	٠,١٦
٤٧	تركمستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١,٠٣	١	٠,٠٨
٤٧	السنغال	-	-	-	-	-	-	١	٠,٦٣	-	-	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١,٢٧	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	طاجكستان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١,٠٣	١	٠,٠٨
٤٧	جزر القمر	-	-	-	-	١	٠,٥٩	-	-	-	-	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	النيجر	-	-	-	-	-	-	١	٠,٦٣	-	-	-	-	١	٠,٠٨
٤٧	الإمارات	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١,٢٧	-	-	١	٠,٠٨
	المجموع	٣٥٨	٢٠,٣٩	٣١٤	٢٠,١٦	١٧٠	١٤,٤٣	١٦٠	١٣,٥٨	٧٩	٦,٧١	٩٧	٨,٢٤	١١٧٨	١٠٠

يشير الجدول (٧) إلى أن اللغات الأساسية التى صدر بها الإنتاج الفكرى المُراقب فى دول العالم الإسلامى هى خمس لغات يتقدمها الفارسية برصيد ٣٥٨ عملاً وبنسبة مئوية قدرها ٣٠,٣٩% من إجمالى الإنتاج الفكرى الذى شملته الدراسة البالغ إجمالى عدده ١١٧٨ عملاً، يليها اللغة التركية (الحديثة) برصيد ٣١٤ عملاً بنسبة ٢٦,٦٦%، ثم يأتى فى المرتبة الثالثة اللغة العربية حيث سجلت ١٧٠ عملاً بنسبة ١٤,٤٣%، ثم يليها الفرنسية وسجلت ١٦٠ عملاً بنسبة ١٣,٥٨%، وأخيراً تأتى اللغة الإنجليزية برصيد ٧٩ عملاً بنسبة ٦,٧١%. وأما اللغات الآخرى الهامشية فقد سجلت مجتمعة ٩٧ عملاً بنسبة ٨,٢٤ % من الإجمالى.

وفيما يتصل باللغة الفارسية فلم تظهر إلا فى الإنتاج الفكرى المراقب داخل إيران، وبعبارة أخرى استحوذت إيران على الإجمالى الإنتاج الفكرى المراقب الصادر باللغة الفارسية البالغ عدده ٣٥٨ عملاً بنسبة ١٠٠%، وما ينطبق على الفارسية ينطبق كذلك على اللغة التركية حيث كان الإنتاج الفكرى المراقب والصادر باللغة التركية البالغ ٣١٤ عملاً من نصيب تركيا وبنسبة مئوية قدرها ١٠٠%، وبالنسبة للغة العربية فقد تصدر الإنتاج الفكرى المراقب الصادر بها دولة السودان حيث سجلت ٢٨ عملاً بنسبة ١٦,٤٧% من إجمالى الأعمال الصادرة بالعربية وعددها ١٧٠ عملاً، ثم يليها مصر وسجلت ٢٦ عملاً بنسبة ١٥,٢٩%، ثم الجزائر برصيد ٢٤ عملاً وبنسبة ١٤,١٢%، ثم المغرب برصيد ١٣ عملاً بنسبة ٧,٦٤%، يليها اليمن برصيد ١٢ عملاً بنسبة ٧,٠٦%، ويأتى بعد ذلك الأردن برصيد ١١ عملاً بنسبة ٦,٤٧%. وأما فيما يتعلق باللغة الفرنسية فقد جاءت الجزائر فى طليعة الدول الإسلامية التى سجلت أعلى المعدلات من حيث الرقابة على الإنتاج الفكرى الصادر بالفرنسية، حيث سجلت ٤٨ عملاً مراقباً باللغة الفرنسية بنسبة ٣٠% من إجمالى الأعمال الخاضعة للرقابة باللغة الفرنسية فى العالم الإسلامى والتى وصل إجمالى عدده ١٦٠ عملاً، يليها الكاميرون برصيد ٢١ عملاً بنسبة ١٣,١٣%، ثم المغرب برصيد ٢٠ عملاً بنسبة ١٢,٥%، يليها كوت ديفوار (ساحل العاج) برصيد ١٥ عملاً بنسبة ٩,٣٨%، ثم يأتى تونس والجابون برصيد ١٢ عملاً لكل وبنسبة مئوية قدرها ٧,٥%. وأما عن الإنتاج الفكرى المُراقب الصادر باللغة الإنجليزية فى العالم الإسلامى والذى بلغ إجمالى عدده ٧٩ عملاً، فقد تصدرته سيراليون برصيد ١٣ عملاً بنسبة ١٦,٤٦%، يليها نيجيريا برصيد ٩ أعمال بنسبة ١١,٣٩%، ثم يأتى بعدها كلٌ من مصر وإندونسيا وماليزيا برصيد ٦ أعمال لكل منها بنسبة ٧,٦٠%.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قائمة اللغات الآخرى الهامشية – غير الفارسية والتركية والعربية والفرنسية والإنجليزية – تصدرها الأذربيجانية برصيد ٢٨ عملاً بنسبة ٢٨,٨٧% من إجمالى الأعمال التى تنتمى إلى تلك الفئة وعددها ٩٧ عملاً، ثم يليها الإندونسية برصيد ١٦ عملاً بنسبة ١٦,٣٣%، ثم تأتى باكستان برصيد ١٤ عملاً وبنسبة مئوية قدرها ١٤,٢٩%.

جدول (٨)

التوزيع اللغوى النوعى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى

ر	الدولة	كتب		صحف		مجلات		أخرى		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	الفارسية	١٥٨	٣١,٢٩	٨٦	١٨,٣٠	١١٤	٥٩,٦٩	–	–	٣٥٨	٣٠,٣٩
٢	التركية	٢٨٧	٥٦,٨٣	٢١	٤,٤٧	٦	٣,١٤	–	–	٣١٤	٢٦,٦٦
٣	العربية	١٥	٢,٩٧	١٢٥	٢٦,٦٠	٢٥	١٣,٠٩	٥	٤١,٦٧	١٧٠	١٤,٤٣
٤	الفرنسية	٢٤	٤,٧٥	١٢٢	٢٥,٩٦	١٤	٧,٣٣	–	–	١٦٠	١٣,٥٨
٥	الإنجليزية	٦	١,١٩	٤٥	٩,٥٧	٢٤	١٢,٥٧	٤	٣٣,٣٣	٧٩	٦,٧١
٦	الأذربيجانية	–	–	٢٤	٥,١١	٣	١,٥٧	–	–	٢٧	٢,٢٩
٧	الإندونسية	٨	١,٥٨	٦	١,٢٨	١	٠,٥٢	١	٨,٣٣	١٦	١,٣٦
٨	الأوردية	١	٠,٢٠	١٢	٢,٥٥	–	–	١	٨,٣٣	١٤	١,١٩
٩	البنغالية	١	٠,٢٠	٦	١,٢٨	١	٠,٥٢	–	–	٨	٠,٦٨
١٢	الإسبانية	٤	٠,٧٩	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٤
١٢	الألبانية	–	–	٣	٠,٦٤	–	–	١	٨,٣٣	٤	٠,٣٤
١٢	المالايو	–	–	٣	٠,٦٤	١	٠,٥٢	–	–	٤	٠,٣٤
١٥	البشتو	–	–	٣	٠,٦٤	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
١٥	القيرقيزية	–	–	٣	٠,٦٤	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
١٥	الكازاخية	–	–	٣	٠,٦٤	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
١٨	الأوزباكية	–	–	١	٠,٢١	١	٠,٥٢	–	–	٢	٠,١٦
١٨	البرتغالية	–	–	٢	٠,٤٣	–	–	–	–	٢	٠,١٦
١٨	الروسية	–	–	٢	٠,٤٣	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٢٣	الإيطالية	–	–	١	٠,٢١	–	–	–	–	١	٠,٠٩
٢٣	الألمانية	–	–	–	–	١	٠,٥٢	–	–	١	٠,٠٩
٢٣	العبرية	١	٠,٢٠	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٩
٢٣	الطاجيكية	–	–	١	٠,٢١	–	–	–	–	١	٠,٠٩
٢٣	اليونانية	–	–	١	٠,٢١	–	–	–	–	١	٠,٠٩
المجموع		٥٠٥	١٠٠	٤٧٠	١٠٠	١٩١	١٠٠	١٢	١٠٠	١١٧٨	١٠٠

يتضح من الجدول (٨) أن عدد اللغات التى صدر بها الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى وصل ٢٣ لغة هى: الفارسية، والتركية، والعربية، والفرنسية، والإنجليزية، والأذربيجانية، والإندونسية، والأوردية (باكستان)، والبنغالية (بنجلاديش)، والأسبانية، والألبانية، والمالايو (ماليزيا)، والبشتو (أفغانستان)، والقيرقيزية (قيرقيزيا)، والكازاخية (كازاحستان)، والأوزباكية (اوزباكستان)، والبرتغالية، والروسية، والألطائية (تركمنستان)، والألمانية، والعبرية، والطاجيكية (طاجكستان)، واليونانية.

ونشير هنا إلى أن الإنتاج الفكرى الصادر باللغة الفارسية والذى يتصدر الأعمال الخاضعة للرقابة فى العالم الإسلامى (٣٥٨ عملاً) يتألف من ١٥٨ كتاباً بنسبة ٤٤% من إجمالى الأعمال الصادرة بالفارسية، و ١١٤ مجلة بنسبة ٣١,٨٤%، و٨٦ صحيفة بنسبة ٢٤,٠٢%، وينطوى الإنتاج الفكرى المراقب الصادر باللغة التركية على (٣١٤ عملاً) منها ٢٨٧ كتاباً بنسبة ٩١,٤٠%، و ٢١ صحيفة بنسبة ٦,٦٩%، و ٦ مجلات بنسبة ١,٩١%، بينما اشتمل الإنتاج الفكرى المراقب الصادر بالعربية (١٧٠ عملاً) على ١٢٥ صحيفة بنسبة ٧٣,٥٣%، و١٥ كتاباً بنسبة ٨,٨٢%، و٢٥ مجلة بنسبة ١٤,٧١%، و٥ وسائل اعلام أخرى بنسبة ٢,٩٤ %. أما الإنتاج الفكري المُراقب الصادر بالفرنسية (١٦٠ عملاً) فقد اشتمل على ١٢٢ صحيفة بنسبة ٧٦,٢٥%، و٢٤ كتاباً بنسبة ١٥%، و ١٤ مجلة بسنبة ٨,٧٥%. وأما الإنتاج الفكرى المراقب الصادر بالإنجليزية (٧٩ عملاً) فقد شمل ٤٥ صحيفة بنسبة ٤٦,٣٩%، و٢٤ مجلة بنسبة ٢٤,٧٤%، و٦ كتب بنسبة ٦,١٩%، و ٤ وسائل أعلام أخرى بنسبة ٣٣,٣٣%.

ومهما يكن من أمر فقد تبوأت اللغة التركية الكتب المُراقبة فى العالم الإسلامى برصيد ٢٨٧ كتاباً بنسبة ٥٦,٨٣% من إجمالى الكتب الخاضعة للرقابة فى العالم الإسلامى البالغ إجمالى عددها ٥٠٥ كتاباً، يليها الفارسية برصيد ١٥٨ كتاباً بنسبة ٣١,٢٩%، ثم الفرنسية برصيد ٢٤ كتاباً بنسبة ٤,٧٥%، ثم العربية برصيد ١٥ كتاباً بنسبة ٤,٧٥، ثم الإندونسية برصيد ٨ كتب وبنسبة ١,٥٨%. وفى نفس الوقت جاءت العربية فى مقدمة اللغات التى صدرت بها الصحف المُراقبة فى العالم الإسلامى البالغ عددها ٤٧٠ صحيفة، حيث سجلت ١٢٥ صحيفة بنسبة ٢٦,٦٠%، يليها الفرنسية وسجلت ١٢٢ صحيفة بنسبة ٢٥,٩٦%، ثم تأتى الفارسية وسجلت ٨٦ صحيفة بنسبة ١٨,٣٠%، ثم الإنجليزية ولها ٤٥ صحيفة بنسبة ٩,٥٧%، ثم الأذربيجانية وسجلت ٢٤ عملاً بنسبة ٥,١١%. وبالنسبة للمجلات البالغ عددها ١٩١ مجلة، تصدرتها الفارسية برصيد ١١٤ مجلة بنسبة ٥٩,٦٩%، ثم يليها العربية برصيد ٢٥ مجلة بنسبة ١٣,٠٩%، ثم الإنجليزية برصيد ٢٤ مجلة بنسبة ١٢,٥٧%، ثم الفرنسية وسجلت ١٤ مجلة بنسبة ٧,٣٣%، وتبعتها التركية برصيد ٦ مجلات ونسبة مئوية قدرها ٣,١٤%.

جدول (٩)

التوزيع اللغوى النوعى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة

فى العالم الإسلامى موزعاً إلى لغات محلية ولغات أجنبية

اللغة العربية	محلية		أجنبية		المجموع	
نوع العمل	ع	%	ع	%	ع	%
كتب	٤٧٤	٤٦,٦٥	٣١	١٩,١٤	٥٠٥	٤٢,٨٧
صحف	٣٧٧	٣٧,١١	٩٣	٥٧,٤١	٤٧٠	٣٩,٩٠
مجلات	١٦٠	١٥,٧٥	٣١	١٩,١٤	١٩١	١٦,٢١
وسائل اعلام أخرى	٥	٠,٤٩	٧	٤,٣٢	١٢	١,٠٢
المجموع	١٠١٦	١٠٠	١٦٢	١٠٠	١١٧٨	١٠٠

يبين الجدول (٩) أن إجمالى الإنتاج الفكرى المراقب فى العالم الإسلامى ١١٧٨ عملاً، صدر منها باللغات المحلية للدول التى شملتها الدراسة ١٠١٦ عملاً بنسبة ٨٦,٢٤%، علاوة على ١٦٢ عملاً بنسبة ١٣,٧٥% صدرت بلغات أجنبية.

وأما بالنسبة للأعمال المراقبة الصادرة بلغات محلية فقد جاءت الكتب فى صدارتها برصيد ٤٧٤ كتاباً بنسبة ٤٦,٦٥%، يليها الصحف برصيد ٣٧٧ صحيفة بنسبة ٣٧,١١%، ثم المجلات وسجلت ١٦٠ حالة بنسبة ١٥,٧٥%، وأخيراً جاءت وسائل الإعلام الآخرى برصيد ٥ أعمال بنسبة ٠,٤٩%، وفيما يتعلق بالأعمال المراقبة الصادرة بلغات أجنبية فتصدرتها الصحف وسجلت ٩٣ حالة بنسبة ٥٧,٤١%، يليها كلٌ من الكتب والمجلات وسجل كلٌ منها ٣١ حالة بنسبة ١٩,١٤%، وأخيرا سجلت وسائل الإعلام الأخرى ٧ حالات بنسبة ٤,٣٢%.

(٦) التوزيع الجغرافى للإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى:

جدول (١٠)

التوزيع الجغرافى للإنتاج الفكرى الخاضع

للرقابة فى العالم الإسلامى حسب مكان النشر

ر	الدولة	داخل الدولة		خارج الدولة		غير محدد		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	ايران	٣٥٩	٣٣,١٥	١	١,٢٢	١	٧,٦٩	٣٦١	٣٠,٦٥
٢	تركيا	٣١٤	٢٨,٩٩	–	–	–	–	٣١٤	٢٦,٦٦
٣	الجزائر	٤٥	٤,١٦	٢٣	٢٨,٠٥	٤	٣٠,٧٧	٧٢	٦,١١
٤	المغرب	٢٢	٢,٠٣	١٥	١٨,٢٩	–	–	٣٧	٣,١٤

ر	الدولة	داخل الدولة		خارج الدولة		غير محدد		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
٦	السودان	٣٤	٣,١٤	–	–	–	–	٣٤	٢,٨٩
٦	مصر	١٨	١,٦٦	١٢	١٤,٦٣	٤	٣٠,٧٧	٣٤	٢,٨٩
٨	أذربيجان	٢٨	٢,٩٥	–	–	–	–	٢٨	٢,٣٨
٨	موريتانيا	٢٧	٢,٤٩	١	١,٢٢	–	–	٢٨	٢,٣٨
٩	الكاميرون	٢٢	٢,٠٣	١	١,٢٢	–	–	٢٣	١,٩٥
١٠	إندونسيا	١٧	١,٥٧	I	١,٢٢	٤	٣٠,٧٧	٢٢	١,٨٧
١١	باكستان	١٧	١,٥٧	2	٢,٤٤	–	–	١٩	١,٦١
١٢	تونس	١٣	١,٢٠	٥	٦,١٠	–	–	١٨	١,٥٣
١٣	كوت دى فوار	١٥	١,٣٩	–	–	–	–	١٥	١,٢٧
١٤	سيراليون	١٣	١,٢٠	–	–	–	–	١٣	١,١٠
١٦	الجابون	١٠	٠,٩٢	٢	٢,٤٤	–	–	١٢	١,٠٩
١٦	اليمن	١٢	١,١١	–	–	–	–	١٢	١,٠٩
١٨	بنجلاديش	٩	٠,٨٣	2	٢,٤٤	–	–	١١	٠,٩٣
١٨	الأردن	١٠	٠,٩٢	١	١,٢٢	–	–	١١	٠,٩٣
٢١	الكويت	٨	٠,٧٤	٢	٢,٤٤	–		١٠	٠,٨٤
٢١	ماليزيا	٩	٠,٨٣	1	١,٢٢	–	–	١٠	٠,٨٤
٢٢	السعودية	٧	٠,٦٥	٣	٣,٦٦	–	–	١٠	٠,٨٤
٢٣	نيجيريا	٩	٠,٨٣	–	–	–	–	٩	٠,٧٩
٢٤	لبنان	٤	٠,٣٧	٤	٤,٨٨	–	–	٨	٠,٦٨
٢٦	فلسطين	٧	٠,٦٥	–	–	–	–	٧	٠,٥٩
٢٦	توجو	٤	٠,٣٧	١	١,٢٢	–	–	٥	٠,٤٢
٢٦	العراق	٥	٠,٤٦	–	–	–	–	٥	٠,٤٢
٣٢	ليبيا	٣	٠,٢٨	١	١,٢٢	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	ألبانيا	٤	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	أوغندا	٣	–	١	١,٢٢	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	سوريا	٣	–	I	١,٢٢	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	غينيا	٣	–	١	١,٢٢	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	أفغانستان	٤	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٥	جامبيا	٣	–	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٣٥	قيرقيزيا	٣	–	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٣٥	كازاخستان	٣	–	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٤٠	أوزبكستان	٢	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	جيبوتي	٢	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	تشاد	١	–	١	١,٢٢	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	غينيا بساو	٢	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦

ر	الدولة	داخل الدولة		خارج الدولة		غير محدد		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
٤٠	قطر	٢	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٧	تركمنستان	١	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	السنغال	١	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	الصومال	١	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	طاجكستان	١	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	جزر القمر	١	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	النيجر	١	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	الإمارات	١	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
	المجموع	١٠٨٣	١٠٠	٨٢	١٠٠	١٣	١٠٠	١١٧٨	١٠٠

يشير الجدول (١٠) إلى أن الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة الذى شملته الدراسة ينتمى إلى ٤٧ دولة إسلامية من اعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى. و تأتى إيران على رأس الدول الإسلامية من حيث عدد الأعمال التى تم مراقبتها داخل حدودها، حيث خضع للرقابة بها ٣٦١ عملاً بنسبة ٣٠,٦٥%؛ أى ما يزيد على ثلث الإنتاج الفكرى المراقب فى العالم الإسلامى البالغ عدده ١١٧٨ عملاً، ويأتى فى المرتبة الثانية تركيا برصيد ٣١٤ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٢٦,٦٦%، وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة برصيد ٧٢ عملاً وبنسبة ٦,١١، ثم تأتى المغرب فى المرتبة الرابعة برصيد ٣٧ عملاً بنسبة ٣,١٤%، يليها السودان واحتلت المرتبة السادسة مناصفة مع مصر ولكل منهما ٣٤ عملاً بنسبة ٢,٨٩%، وجاء كلٌ من أذربيجان وموريتانيا فى المرتبة الثامنة حيث سجل كلٌ منهما ٢٨ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٢,٣٨%.

وعند توزيع الإنتاج الفكرى المراقب داخل الدول الإسلامية وفقاً لمكان النشر (داخل حدود الدولة، وخارجها)، تبين أن عدد الأعمال الخاضعة للرقابة المنشورة داخل الحدود وصل ١٠٨٣ عملاً بنسبة ٩١,٩٤% من إجمالى الإنتاج الفكرى المُراقب فى العالم الإسلامى، أما الأعمال المراقبة المنشورة خارج الحدود فقد بلغ ٨٢ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٦,٩٦%، بالإضافة إلى عدد قليل من الأعمال التى لم يحدد بها مكان نشر (١٣) عملاً بنسبة ١,١٠%.

وقد جاءت إيران فى صدارة الدول الإسلامية من حيث عدد الأعمال المراقبة المنشورة داخل حدودها وسجلت ٣٥٩ عملاً بنسبة ٣٣,١٥% من إجمالى الإنتاج الفكرى المنشور داخل الحدود والبالغ عدده ١٠٨٣ عملاً، ثم جاءت تركيا فى المرتبة الثانية برصيد ٣١٤ عملاً هى جملة رصيدها من الأعمال المراقبة، ثم جاءت الجزائر فى المرتبة الثالثة وسجلت ٤٥ عملاً بنسبة ٤,١٦%، ثم السودان فى المرتبة الرابعة برصيد ٣٤ عملاً بنسبة ٣,١٤%، يليها أذربيجان فى المرتبة الخامسة برصيد ٢٨ عملاً بنسبة ٢,٩٥%، وكانت المرتبة السادسة من نصيب موريتانيا وسجلت ٢٧ عملاً بنسبة ٢,٤٩.

وأما بالنسبة للأعمال المراقبة خارج حدود الدولة فقد استحوذت الجزائر على الجزء الأكبر من هذه الأعمال وكان رصيدها ٢٣ عملاً تم نشرها خارج الجزائر (٢٢ فى فرنسا + ١ فى لبنان)، وبذلك يمثل ذلك الرصيد ٢٨,٠٥% من إجمالى الأعمال المراقبة خارج الحدود وعددها ٨٢ عملاً، ثم يليها المغرب برصيد ١٥ عملاً بنسبة ١٨,٢٩% (١٢ فى فرنسا + ٣ فى اسبانيا)، ثم تأتى مصر برصيد ١٢ عملاً بنسبة ١٤,٦٣% (٤ فى لبنان + ٣ فى انجلترا + ٣ فى ألمانيا + ١ فى قبرص + ١ فى سوريا)، ثم تأتى تونس برصيد ٥ أعمال بنسبة ٦,١٠% (٣ فى فرنسا + ١ فى انجلترا + ١ ايطاليا).

وبالنسبة للدول الخارجية التى نشرت إنتاجاً فكرياً تم مراقبته داخل احدى الدول الإسلامية، فقد احتلت فرنسا المركز الأول بالنسبة لها حيث نُشر بها ٤٢ عملاً بنسبة ٥١,٢٠% من إجمالى ما نشر خارج الحدود (٨٢) عملاً؛ أى نحو النصف تقريباً، ثم جاءت لبنان فى المرتبة الثانية برصيد ١٠ أعمال بنسبة ١٢,٢٠%، ثم المملكة المتحدة برصيد ٧ أعمال بنسبة ٨,٥٤%. ويلاحظ هنا أن فرنسا هى المكان الأول الذى يشجع على نشر الأعمال الممنوعة من النشر فى الدول العربية لا سيَّما دول المغرب العربى حيث نشر بها ٤٠ عملاً.

(٧) جهات الرقابة على الإنتاج الفكرى فى العالم الإسلامى:

جدول (١١)

توزيع الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى حسب جهة الرقابة

ر	الدولة	سلطات أمنية		سلطات قضائية		سلطات اعلامية		سلطات اجنبية /احتلال		سلطات دينية		أخرى		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	ايران	١٨٢	٢٣,٧٦	١٣٤	٦٥,٣٧	٣٩	٢٥,٤٩	-	-	٦	٤٦,١٥	-	-	٣٦١	٣٠,٦٥
٢	تركيا	٢٩٠	٣٧,٨٩	٢٢	١٠,٧٣	١	٠,٦٥	-	-	١	٧,٦٩	-	-	٣١٤	٢٦,٦٦
٣	الجزائر	٣١	٤,٠٥	٣	١,٤٦	١٤	٩,١٥	٢٤	٨٠,٠	-	-	-	-	٧٢	٦,١١
٤	المغرب	٢٥	٣,٢٦	٥	٢,٤٣	٧	٤,٥٨	-	-	-	-	-	-	٣٧	٣,١٤
٦	السودان	١٥	١,٩٦	٨	٣,٩٠	١١	٧,١٩	-	-	-	-	-	-	٣٤	٢,٨٩
٦	مصر	٧	٠,٩١	١	٠,٤٩	٢٣	١٥,٠٣	-	-	٣	٢٣,٠٨	-	-	٣٤	٢,٨٩
٨	أذربيجان	١٦	٢,٠٩	٦	٢,٩٢	٢	١,٣١	-	-	-	-	٤	٣٦,٣٦	٢٨	٢,٣٨
٨	موريتانيا	٢٥	٣,٢٦	٢	٠,٩٧	-	-	١	٣,٣٣	-	-	-	-	٢٨	٢,٣٨
٩	الكاميرون	٢٠	٢,٦١	١	٠,٤٩	١	٠,٦٥	-	-	-	-	١	٩,٠٩	٢٣	١,٩٥
١٠	اندونسيا	١٩	٢,٤٨	١	٠,٤٩	-	-	-	-	١	٧,٦٩	١	٩,٠٩	٢٢	١,٨٧
١١	باكستان	١٢	١,٥٧	-	-	٥	٣,٢٧	-	-	٢	١٥,٣٨	-	-	١٩	١,٦١
١٢	تونس	١٥	١,٩٦	-	-	٢	١,٣١	-	-	-	-	١	٩,٠٩	١٨	١,٥٣

ر	الدولة	سلطات أمنية		سلطات قضائية		سلطات اعلامية		سلطات أجنبية /احتلال		سلطات دينية		أخرى		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١٣	كـــوت دى فوار	١٣	١,٧٠	–	–	٢	١,٣١	–	–	–	–	١	٩,٠٩	١٥	١,٥٣
١٤	سيراليون	٤	٠,٥٢	٢	٠,٩٧	٧	٤,٥٨	–	–	–	–	–	–	١٣	١,١٠
١٦	الجابون	٢	٠,٢٦	–	–	١٠	٦,٥٤	–	–	–	–	–	–	١٢	١,٠٩
١٦	اليمن	١	٠,١٣	٤	١,٩٥	٧	٤,٥٨	–	–	–	–	–	–	١٢	١,٠٩
١٨	بنجلاديش	٨	١,٠٥	–	–	٣	١٩٦	–	–	–	–	–	–	١٠	٠,٩٣
١٨	الأردن	٣	٠,٣٩	٤	١,٩٥	٤	٢,٦١	–	–	–	–	–	–	١٠	٠,٩٣
٢١	الكويت	٧	٠,٩١	٢	٠,٩٧	١	٠,٦٥	–	–	–	–	–	–	١٠	٠,٨٤
٢١	ماليزيا	٨	١,٠٥	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	١٨,١٨	١٠	٠,٨٤
٢١	السعودية	٧	٠,٩١	–	–	٣	١,٩٦	–	–	–	–	–	–	١٠	٠,٨٤
٢٢	نيجيريا	٧	٠,٩١	١	٠,٤٩	١	٠,٦٥	–	–	–	–	–	–	٩	٠,٧٦
٢٣	لبنان	٤	٠,٥٢	–	–	١	٠,٦٥	٢	٦,٦٦	–	–	١	٩,٠٩	٨	٠,٦٨
٢٤	فلسطين	٧	٠,٩١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧	٠,٥٩
٢٦	توجو	٥	٠,٦٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥	٠,٤٢
٢٦	العراق	١	٠,١٣	–	–	١	٠,٦٥	٣	١٠,٠	–	–	–	–	٥	٠,٤٢
٣٢	ليبيا	٣	٠,٣٩	١	٠,٤٩	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	ألبانيا	٤	٠,٥٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	أوغندا	٤	٠,٥٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	سورا	٢	٠,٢٦	–	–	٢	١,٣١	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	غينيا	٣	٠,٣٩	–	–	١	٠,٦٥	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	أفغانستان	١	٠,١٣	١	٠,٤٩	٢	١,٣١	–	–	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٥	جامبيا	٢	٠,٢٦	١	٠,٤٩	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٣٥	قيرقيزيا	٢	٠,٢٦	١	٠,٤٩	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٣٥	كازاخستان	–	–	١	٠,٤٩	١	٠,٦٥	–	–	–	–	١	٩,٠٩	٣	٠,٢٦
٤٠	أوزبكستان	٢	٠,٢٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	جيبوتى	١	٠,١٣	١	٠,٤٩	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	تشاد	١	٠,١٣	١	٠,٤٩	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	غينيا بساو	١	٠,١٣	–	–	١	٠,٦٥	–	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	قطر	١	٠,١٣	–	–	١	٠,٦٥	–	–	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٧	تركمستان	١	٠,١٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	السنغال	–	–	١	٠,٤٩	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	الصومال	١	٠,١٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	طاجكستان	١	٠,١٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	جزر القمر	–	–	١	٠,٤٩	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	النيجر	١	٠,١٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	الإمارات	١	٠,١٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
المجموع		٧٦٦	١٠٠	٢٠٥	١٠٠	١٥٣	١٠٠	٣٠	١٠٠	١٣	١٠٠	١١	١٠٠	١١٧٨	١٠٠

يوضح الجدول (١١) تنوع السلطات الرقابية على الإنتاج الفكرى فى العالم الإسلامى، وقد أمكن تصنيفها إلى خمس فئات رئيسية. وتستحوذ السلطات الأمنية بطبيعة الحال على الجزء الأكبر، فقد قامت بتفعيل إجراءات الرقابة على ٧٦٦ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٦٥,٠٣% من إجمالى الأعمال المراقبة فى العالم الإسلامى (١١٧٨) عملاً ثم تأتى السلطات القضائية فى المرتبة الثانية وتوفرت على مراقبة ٢٠٥ عملاً بنسبة ١٧,٤٠%، ثم يليها فى المرتبة الثالثة السلطات الإعلامية وراقبت ١٥٣ عملاً بنسبة ١٢,٩٩%، ثم تأتى السلطات الأجنبية أو سلطات الاحتلال فى المرتبة الرابعة وساهمت فى الرقابة على ٣٠ عملاً بنسبة ٢,٥٥%، ثم تحل السلطات الدينية فى المرتبة الخامسة والأخيرة وقد توفرت على مراقبة ١٣ عملاً بنسبة ١,١٠%، فى مقابل ١١ عملاً لم يتضح الجهات المسئولة عن تفعليل إجراءات الرقابة نحوها بنسبة ٠,٩٣%.

ويتضح من الجدول (١١) أن السلطات الأمنية التركية هى الأكثر تفعيلاً لإجراءات الرقابة فى العالم الإسلامى حيث تولت مراقبة ٢٩٠ عملاً بنسبة ٣٧,٨٦% أى أكثر من ثلث الإنتاج المراقب من قبل السلطات الأمنية فى العالم الإسلامى، يليها السلطات الأمنية الإيرانية وتولت مراقبة ١٨٢ عملاً بنسبة ٢٣,٧٦%، ثم الجزائر وقامت السلطات الأمنية بها بمراقبة ٣١ عملاً بنسبة ٤,٠٥%. وجاءت السلطات القضائية الايرانية في المركز الأول بالنسبة لعدد الأعمال التي قامت بمراقبتها على مستوى الدول الإسلامية، فتولت مراقبة ١٣٤ عملاً بنسبة ٦٥,٣٧% من إجمالى ما قامت بمراقبته السلطات القضائية فى العالم الإسلامى البالغ عدده ٢٠٥ عملاً، ثم يليها السلطات القضائية التركية وراقبت ٢٢ عملاً بنسبة ١٠,٧٣%. وأما السلطات الاعلامية في العالم الاسلامي فقد ساهمت بالرقابة على ١٥٣ عملاً منها ٣٩ عملاً بنسبة ٢٥,٤٩% تولت مراقبتة السلطات الإعلامية الإيرانية، و ٢٣ عملاً قامت بمراقبته السلطات الإعلامية المصرية بنسبة ١٥,٠٣%، و ١٤ عملاً اضطلعت بمراقبته السلطات الإعلامية الجزائرية. وبالنسبة للسلطات الأجنبية (مثل: الحكومة الفرنسية بالنسبة للجزائر) أو سلطات الاحتلال (مثل: الولايات المتحدة بالنسبة للعراق، وإسرائيل بالنسبة لفلسطين) فقد اضطلعت هذه السلطات بمراقبة ٣٠ عملاً، منها ٢٤ عملاً بنسبة ٨٠% تولت مراقبتها الحكومة الفرنسية وهى أعمال وثيقة الصلة بالجزائر، ونشير هنا إلى أن هذه الحالة تكاد تكون هى الحالة الأكثر إثارة للتساؤلات فى هذا الصدد. وأما السلطات الدينية فى العالم الإسلامى (سواء أكانت إسلامية ام مسيحية ام غير ذلك) فلم تضطلع بفرض الرقابة سوى على ١٣ عملاً فقط جاء فى مقدمتها إيران برصيد ٦ أعمال بنسبة ٤٦,١٥% من إجمالى ما قامت بمراقبته السلطات الدينية، يليها مصر برصيد ٣ أعمال بنسبة ٢٣,٠٨%. وفيما يتصل بالجهات الأخرى فقد قامت بمراقبة ١١ عملاً كما سبق وأن ذكرنا من قبل.

(٨) مستويات الرقابة على الإنتاج الفكرى فى العالم الإسلامى:

جدول (١٢)

توزيع الإنتاج الفكرى الخاضع للرقابة فى العالم الإسلامى

حسب نوع الجزاءات الموقعة

الرتبة	الدولة	التحريم		التحليل		المصادرة		القتل		الإيقاف		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
١	إيران	٢٨	٨,٧٢	١٨٥	٦٢,٢٩	–	–	١١٦	٩٧,٠٥	٣٢	٢٧,٣٥	٣٠١	٣٠,٦٥
٢	تركيا	١٠٢	٣١,٧٨	٧	٢,٣٦	١٩٩	٧٣,٧٠	٤	٢,٣١	٢	١,٧٢	٣١٤	٢٦,٦٩
٣	الجزائر	٣١	٩,٦٦	٨	٢,٦٩	٧	٢,٥٩	٢	١,١٦	٢٤	٢٠,٥١	٧٢	٦,١١
٤	المغرب	١٥	٤,٦٧	١١	٣,٧٠	٨	٢,٩٦	١	٠,٥٨	٢	١,٧٢	٣٧	٣,١٤
٦	السودان	٤	١,٢٥	٢	٠,٦٧	٩	٣,٣٣	٦	٣,٤٧	١٣	١١,١١	٣٤	٢,٨٩
٦	مصر	١٦	٤,٩٨	١٦	٥,٣٩	١	٠,٣٧	١	٠,٥٨	–	–	٣٤	٢,٨٩
٨	أذربيجان	٧	٢,١٨	٣	١,٠١	٥	١,٨٥	١٢	٦,٩٤	١	٠,٨٥	٢٨	٢,٣٨
٨	موريتانيا	١٣	٤,٠٥	٧	٢,٣٦	٥	١,٨٥	–	–	٣	٢,٥٧	٢٨	٢,٣٨
٩	الكاميرون	٢	٠,٦٢	٤	١,٣٥	١٠	٣,٧٠	–	–	٧	٥,٩٨	٢٣	١,٩٥
١٠	إندونسيا	١٦	٤,٩٨	٥	١,٦٨	–	–	–	–	١	٠,٨٥	٢٢	١,٨٧
١١	باكستان	١٤	٤,٣٦	٢	٠,٦٧	١	٠,٣٧	١	٠,٥٨	١	٠,٨٥	١٩	١,٦١
١٢	تونس	١١	٣,٤٣	٥	١,٦٨	–	–	٢	١,١٦	–	–	١٨	١,٥٣
١٣	كوت دى فوار	–	–	٣	١,٠١	١٠	٣,٧٠	–	–	٢	١,٧٢	١٥	١,٢٧
١٤	سيراليون	٥	١,٥٦	٢	٠,٦٧	–	–	١	٠,٥٨	٥	٤,٢٧	١٣	١,١٠
١٦	الجابون	٣	٠,٩٣	٢	٠,٦٧	١	٠,٣٧	–	–	٦	٥,١٣	١٢	١,٠٩
١٦	اليمن	١	٠,٣١	٤	١,٣٥	١	٠,٣٧	٥	٢,٨٩	١	٠,٨٥	١٢	١,٠٩
١٨	بنجلاديش	٧	٢,١٨	٤	١,٣٥	–	–	–	–	–	–	١١	٠,٩٣
١٨	الأردن	٦	١,٨٧	–	–	١	٠,٣٧	–	–	٤	٣,٤٢	١١	٠,٩٣
٢١	الكويت	٦	١,٨٧	–	–	–	–	١	٠,٥٨	٣	٢,٥٧	١٠	٠,٨٤
٢١	ماليزيا	٦	١,٨٧	٣	١,٠١	–	–	١	٠,٥٨	–	–	١٠	٠,٨٤
٢١	السعودية	٦	١,٨٧	٣	١,٠١	١	٠,٣٧	–	–	–	–	١٠	٠,٨٤
٢٣	نيجيريا	٢	٠,٦٢	١	٠,٣٤	٢	٠,٧٤	٣	١,٧٣	١	٠,٨٥	٩	٠,٧٦
٢٤	لبنان	٦	١,٨٧	٢	٠,٦٧	–	–	–	–	–	–	٨	٠,٦٨
٢٦	فلسطين	١	٠,٣١	–	–	١	٠,٣٧	٤	٢,٣١	١	٠,٨٥	٧	٠,٥٩
٢٦	توجو	–	–	١	٠,٣٤	٤	١,٤٨	–	–	–	–	٥	٠,٤٢
٢٦	العراق	–	–	١	٠,٣٤	–	–	٤	٢,٣١	–	–	٥	٠,٤٢
٣٢	ليبيا	٢	٠,٦٢	–	–	–	–	–	–	٢	١,٧٢	٤	٠,٣٣
٣٢	ألبانيا	١	٠,٣١	٢	٠,٦٧	١	٠,٣٧	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	أوغندا	–	–	٣	١,٠١	١	٠,٣٧	–	–	–	–	٤	٠,٣٣
٣٢	سوريا	–	–	٢	٠,٦٧	–	–	١	٠,٥٨	١	٠,٨٥	٤	٠,٣٣
٣٢	غينيا	٢	٠,٦٢	–	–	–	–	١	٠,٥٨	١	٠,٨٥	٤	٠,٣٣
٣٢	أفغانستان	١	٠,٣١	١	٠,٣٤	–	–	٢	١,١٦	–	–	٤	٠,٣٣

الرتبة	الدولة	التحريم		التعديل		المصادرة		الغلق		الإيقاف		المجموع	
		ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
٣٥	جامبيا	١	٠,٣١	–	–	١	٠,٣٧	–	–	١	٠,٨٥	٣	٠,٢٦
٣٥	قيرقيزيا	١	٠,٣١	–	–	–	–	٢	١,١٦	–	–	٣	٠,٢٦
٣٥	كازاخستان	١	٠,٣١	٢	٠,٦٧	–	–	–	–	–	–	٣	٠,٢٦
٤٠	اوزبكستان	–	–	١	٠,٣٤	–	–	١	٠,٥٨	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	جيبوتى	١	٠,٣١	–	–	١	٠,٣٧	–	–	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	تشاد	–	–	١	٠,٣٤	–	–	١	٠,٥٨	–	–	٢	٠,١٦
٤٠	غينيا بساو	–	–	–	–	–	–	١	٠,٥٨	١	٠,٨٥	٢	٠,١٦
٤٠	قطر	١	٠,٣١	–	–	–	–	–	–	١	٠,٨٥	٢	٠,١٦
٤٧	تركمنستان	–	–	١	٠,٣٤	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	السنغال	–	–	١	٠,٣٤	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	الصومال	–	–	١	٠,٣٤	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	طاجكستان	–	–	١	٠,٣٤	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
٤٧	جزر القمر	١	٠,٣١	–	–	–	–	–	–	١	٠,٨٥	١	٠,٠٨
٤٧	النيجر	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٨٥	١	٠,٠٨
٤٧	الإمارات	١	٠,٣١	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٠٨
	المجموع	٣٢١	١٠٠	٢٩٧	١٠٠	٢٧٠	١٠٠	١٧٣	١٠٠	١١٧	١٠٠	١١٧٨	١٠٠

ويتبين من الجدول (١٢) وجود عدة مستويات مختلفة ومتدرجة لممارسات الرقابة على الإنتاج الفكرى فى العالم الإسلامى تتراوح بين التعديل (الحذف – التغيير)، والتحريم، والمصادرة ،والغلق، والإيقاف حيث تقتصر العقوبتان الأخيرتان على المجلات والصحف فقط دون غيرهما من أوعية المعلومات. وعند توزيع جملة الإنتاج الفكرى المراقب فى العالم الإسلامى على الأنواع الخمسة للجزاءات المفروضة على هذا الإنتاج، تبين أن عقوبة التحريم أو المنع Banned طبقت على ٣٢١ عملاً بنسبة ٢٧,٢٥% من إجمالى الإنتاج الفكرى المراقب (١١٧٨) عملاً، بينما طبقت عقوبة التعديل الإلزامى أو الإجبارى Censored على٢٩٧ عملاً بنسبة ٢٥,٢١%، فى مقابل ٢٧٠ عملاً طبق عليه عقوبة المصادرة Seized بحيث تشكل نسبتها ٢٢,٩٢%، أما عقوبة الغلق Closed فطبقت على ١٧٣ عملاً نسبة ١٤,٦٩%، وأخيراً عقوبة الإيقاف Suspended و طُبقت على ١١٧ عملاً بنسبة ٩,٩٣%.

ويشير الجدول (١٢) إلى أن عقوبة المنع أو التحريم طُبقت أكثر ما طبقت فى تركيا وبلغ عدد حالات تطبيقها ١٠٢ حالة بنسبة ٣١,٧٨% من إجمالى حالات تطبق هاته العقوبة (٣٢١) حالة، والجزائر حيث تم تطبيقها على ٣١ حالة بنسبة ٩,٦٦%، وإيران حيث تم تطبيقها على ٢٨ حالة بنسبة ٨,٧٢%، وأما عقوبة التعديل الإجبارى فقد كانت إيران هى أكثر الدول تطبيقاً لها وطبقتها على ١٨٥ عملاً بنسبة ٦٢,٢٩% من إجمالى الحالات التى خضعت لتلك العقوبة (٢٩٧)

حالة، فى حين طبقت هذه العقوبة فى باقى الدول الإسلامية (٤٦) دولة على ١١٢ حالى بنسبة ٣٧,٧١%. وفيما يتصل بعقوبة المصادرة فقد طبقت على ٢٧٠ حالة استحوذت تركيا على النسبة الغالبة منها حيث طبقت عقوبة المصادرة على ١٩٩ حالة بنسبة ٧٣,٩٠% بينما طبقت هذه العقوبة فى باقى الدول الإسلامية (٤٦) على ٧١ حالة بنسبة ٢٦,٣٠%. وعن عقوبة الغلق التى طبقت على ١٧٣ حالة فقد استأثرت إيران على ١١٦ حالة منها بنسبة ٦٧,٠٥% مقابل ٥٧ تم تطبيقها فى سائر الدول الإسلامية الأخرى بنسبة مئوية ٣٢,٩٥%. اما عقوبة الإيقاف فتم تطبيقها على ١١٧ حالة، وجاءت إيران فى صدارة الدول المطبقة لهذه العقوبة برصيد ٣٢ حالة بنسبة ٢٧,٣٥%، ثم الجزائر برصيد ٢٤ حالة وبنسبة ٢٠,٥١% ثم السودان برصيد ١٣ وبنسبة ١١,١١%.

مناقشة النتائج:

إن رصيد الدول الإسلامية من الأعمال المنشورة المراقبة قليل نسبياً مقارنة برصيد بعض الدول المتقدمة لا سيمَّا الدول التى شجعت ودافعت عن الصحف التى نشرت الرسوم المسيئة للنبى محمد (صلى الله عليه وسلم) بحجة دعم حرية التعبير، فمثلاً يبلغ رصيد الدنمارك من الأعمال الخاضعة للرقابة المسجلة فى قاعدة البيانات مصدر الدراسة ٩٢٣٩ عملاً، وسجلت النرويج ٩٣٠٥ عملاً، وكان رصيد فرنسا ٨٧٧٥ عملاً، بينما سجلت ألمانيا ٩٠٨٣عملاً، أما هولندا فسجلت ٨٧٠٧ عملاً. ومع أن النسبة الغالبة من بين الأعمال الخاضعة للرقابة فى هذه الدول ترتبط بالمحظورات السياسية لا الدينية، إلا أن هذا يفند الأساس الذى استند إليه الداعمون لنشر الرسوم المسيئة وهى دعم حرية الرأى والتعبير بشكل مطلق، الأمر الذى يجعلنا نفكر في دوافع أخرى.

ورغم أن الدين والفكر الدينى فى العالم الإسلامى يمثلان مجالين من المجالات التى تحظى بمكانة خاصة، إلاَّ أن الدراسة انتهت إلى أن الأعمال المراقبة لأسباب دينية تبلغ نسبتها المئوية ٥,١٨% من إجمالى الأعمال المنشورة التى خضعت للرقابة وهى نسبة ضئيلة، وهذا ما أهلها لأن تتبوأ المرتبة الثالثة بعد الأعمال المراقبة لدوافع سياسية (٨٤,٨٠%)، والأعمال المراقبة لأسباب أخلاقية (٦,٧٩%).

لقد كانت إيران هى الدولة الإسلامية الأقدم من حيث ممارستها للأنشطة الرقابية على المطبوعات عينة الدراسة، حيث رصد لها أحد الأعمال المراقبة التى يرجع تاريخها نشرها ورقابتها إلى عام ١٩١٠، وقد يكون ذلك من مبررات تصدرها قائمة الدول الإسلامية التى سجلت الرصيد الأعلى للأعمال المراقبة عبر تاريخها الممتد والذى بلغ ٣٦١ عملاً بنسبة ٣٠,٦٥% من إجمالى الاعمال المراقبة، ويمكن الخروج من ذلك بأن العامل الزمنى يمكن أن يكون مؤشراً يدل على تعقد بناء الأجهزة الرقابية فى الدولة.

هذا وتتأثر الأجهزة الرقابية فى الدولة بالنظام السياسى الحاكم حيث تتمتع الرقابة بصلاحيات

كبيرة فى بعض الأزمنة بينما لا يتمتع بذات الصلاحيات فى ظل تولى بعض الأنظمة الحاكمة مقاليد الأمور فى البلاد، فعلى سبيل المثال سجلت إيران خلال حقبة السبعينات من القرن العشرين ١٠٧ عملاً تمت مراقبته، بحيث بلغت نسبة هذه الأعمال ٩٤,٦٩% من إجمالى ما تم مراقبته فى العالم الإسلامى خلال تلك الحقبة، بينما بلغت نسبة هذه الأعمال ٢٩% من إجمالى ما تم مراقبته فى إيران عبر تاريخ ممارستها للأنشطة الرقابية (١٩١٠ -)، ويُعتقد بأن هذه النتيجة أحد المظاهر التى أعقبت قيام الثورة الإسلامية وتولى قادتها الحكم فى إيران نهاية السبعينات.

وكما أن النظام السياسى الحاكم ساهم فى تزايد سطوة الرقابة فى إيران مما جعلها تتصدر الدول الإسلامية فى مجال الرقابة على المطبوعات، تسبب النظام السياسى العلمانى فى تركيا أيضاً فى تزايد قوى الرقابة فجاءت فى المرتبة الثانية وبفارق ضئيل عن إيران، غير أن نسبة الأعمال المراقبة لأسباب سياسية فى تركيا بلغت ٩٨,٧٣% مقابل ٠,٣٢% للأعمال المراقبة لأسباب دينية، فى حين لم تسجل تركيا أية أعمال تم مراقبتها لأسباب أخلاقية وتكاد تكون تركيا هى الدولة الإسلامية الوحيدة التى لم تسجل أية حالات ضمن هذه الفئة، ويعكس ذلك طبيعة العادات والتقاليد السائدة فى ظل نظام علمانى تحكمه الحرية المطلقة.

وليس هناك معيار مطلق يمكن تطبيقه فى مجال الرقابة على الآداب والأخلاق العامة فى أنحاء العالم الإسلامى، وتخضع المسألة برمتها للتقدير الشخصى من جانب الرقيب نفسه، فمن المفارقات التى رصدتها الدراسة عدم تسجيل دولة مثل تركيا - التى تحتل المركز الثانى إسلامياً من حيث رصيد الأعمال المطبوعة المراقبة (٣١٤ مطبوعا) - حالة رقابية واحدة بدافع حماية الآداب والعادات والتقاليد العامة، أما إيران على سبيل المثال فقد كانت أجهزتها الرقابية تمنع تداول بعض المجلات لنشرها معلومات أو صور لمشاهير الفن فى الولايات المتحدة الأمريكية أمثال: مادونا، ومايكل جاكسون... الخ.

ويشكل الإنتاج الفكرى الجزائرى المراقب ٦٥% من إجمالى الأعمال المنشورة المراقبة الصادرة فى جميع إنحاء العالم الإسلامى قبل عام ١٩٧٠، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفترة الزمنية شهد جزء منها (حقبتى الخمسينات والستينات) حربها التحريرية ضد الاحتلال الفرنسى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية المطبوعات المسجلة بالدراسة والتى أدرجت ضمن رصيد الأعمال المراقبة فى الجزائر إنما هى أعمال كانت خاضعة للرقابة من جانب المحتل الفرنسى حتى أن هذه الأعمال كانت ممنوعة من التداول فى المكتبات الفرنسية ذاتها.

وسجلت حقبة التسعينات من القرن العشرين أعلى معدلات الرقابة على المطبوعات فى العالم الإسلامى حيث بلغت الأعمال المراقبة خلالها ٦٥٢ عملاً بنسبة مئوية قدرها ٥٥,٣٥% من إجمالى الأعمال المنشورة المراقبة فى انحاء العالم الإسلامى، وربما كان من بين التفسيرات التى يمكن أن تعلل هذه الظاهرة أن هذه الحقبة شهدت تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة

على مستوى العالم منها: إنهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، وتزايد نفوذ الولايات المتحدة (ظاهرة القطب الواحد)، وتفشى ظاهرة الإرهاب والحركات الإنفصالية فى مناطق متفرقة من العالم، وارتفاع معدلات الفقر وأعداد الفقراء، ونشأة العديد من المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان.

لقد وصل عدد اللغات التى صدر بها الأعمال المنشورة المراقبة داخل حدود الدول الإسلامية ٢٣ لغة وهذا عدد ليس بالقليل، غير أن اللغات الأساسية كانت هى الفارسية وسجلت ٣٥٨ عملاً، والتركية وسجلت ٣١٤ عملاً، والعربية وسجلت ١٧٠عملاً، والفرنسية وسجلت ١٦٠عملاً، والإنجليزية وسجلت ٧٩عملاً. وتشكل الأعمال المنشورة المراقبة والصادرة باللغة الفرنسية فى كل من: الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا (دول المغرب العربى) ٦٢,٠٢% من إجمالى الاعمال المراقبة الصادرة بالفرنسية فى العالم الإسلامى. ومن المفارقات التى رصدتها الدراسة تقدم الفرنسية على الإنجليزية حيث سجلت الفرنسية ١٦٠ عملاً (١٣,٥٨%) من إجمالى المطبوعات المراقبة فى العالم الإسلامى مقابل ٧٩ عملاً بالإنجليزية (٦,٧١%).

ويبدو أن دول المغرب العربى تمارس الأنشطة الرقابية بصورة تفوق مثيلاتها فى بقية الدول العربية، ويتضح ذلك من خلال النتائج التى توصلت إليها الدراسة، حيث تبين أن المطبوعات المراقبة فى أنحاء العالم الإسلامى المنشورة خارج الحدود بلغ عددها ٨٢ عملاً. وتتصدر الجزائر الدول التى حظرت تداول المطبوعات المنشورة خارج حدودها حيث سجلت ٢٣ عملاً بنسبة ٢٨,٠٥% من الإجمالى (٨٢)، يليها المغرب وسجلت ١٥ عملاً بنسبة مئوية قدرها ١٨,٢٩%، ثم تونس وسجلت ٥ أعمال بنسبة ٦,١٠%.

واحتلت فرنسا المركز الأول بالنسبة للدول التى نشرت إنتاجاً فكرياً تم مراقبته داخل احدى الدول الإسلامية حيث نشر بها ٤٢ عملاً بنسبة ٥١,٢٠% من إجمالى ٨٢ عملاً، ثم تأتي لبنان في المرتبة الثانية برصيد ١٠ أعمال بنسبة ١٢,٢٠%، ولعل مساحة حرية التعبير التى ينعم بها كلا الدولتين هما الرابط الذى يربط بين هاتين الدولتين رغم التفاوت فى الاسهام (٥١,٢٠%)، (١٢,٢٠%)، فهما منبران لمن لا منبر له. ونجد أن من بين الأعمال التى ساهمت فرنسا بنشرها ٩٥,٣٤% اعمالا تخص دول المغرب العربى. ونخلص من ذلك إلى أنه كلما تزايدت الرقابة ومخالبها فى الداخل أدى ذلك إلى تزايد معدلات النشر خارج الحدود.

وتتنازع سلطة الرقابة على الإنتاج الفكرى أو المطبوعات فى العالم الإسلامى جهات عدة منها جهات أمنية وساهمت بمراقبة ٦٥,٠٣% من الإجمالى، وجهات قضائية وساهمت بمراقبة ١٧,٤٠%، وجهات إعلامية وساهمت بمراقبة ١٢,٩٩%، وجهات دينية وساهمت بمراقبة ١,١٠%، وجهات آخرى ساهمت بمراقبة ٠,٩٣%.

ونشير هنا إلى أننا ونحن نؤكد على مبدأ حرية الفكر والتعبير قد نجد أنفسنا أمام الرقابة وقد أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن تجاوزه، إلا أن قرار السلطات القضائية فى الرقابة على الإنتاج الفكرى المطبوع وغير المطبوع يُعد الأكثر قبولاً دون غيره، ذلك أنه غالباً ما يتسم بالحيادية والنزاهة والشفافية والإستقلالية، لكن المشكلة هنا ليست فى القضاء بقدر ما هى فى القوانين والتشريعات التى يتم تطبيقها، فماذا يمكن للقضاء أن يفعل أمام بعض القوانين المقيدة لحرية الرأى والتعبير أو حتى بعض مواد ونصوص القوانين.

واضطلعت سلطات الاحتلال الأجنبية (اسرائيل بالنسبة لفلسطين، وفرنسا بالنسبة للجزائر، والولايات المتحدة وقوات التحالف بالنسبة للعراق) بمراقبة ٣٠ عملاً منشوراً بنسبة ٢,٥٥% من إجمالى الأعمال المنشورة المراقبة فى العالم الإسلامى، ولا يجب أن نقف أمام هذه النسبة كثيراً لا سيَّما إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن بعض أنظمة الحكم الوطنية فى العالم الإسلامى تمارس الأنشطة الرقابية على المطبوعات على نطاق أوسع.

وفى بعض الدول الإسلامية تكاد تضاهى الرقابة القضائية سطوة السلطات الأمنية، فمثلاً يوجد فى إيران عدة جهات قضائية تضطلع بالرقابة على المطبوعات: محكمة الثورة الإسلامية، ومحكمة الصحافة، ومحاكم إقليمية (طهران، تابريز..)، والقضاء الإيرانى، والمدعى العام، ومحكمة خاصة برجال الدين (علماء المذهب الشيعى)، ووزارة العدل، ولكل من هذه الجهات دوره فى الرقابة على المطبوعات.

ومن أبرز الهيئات الدينية التى تضطلع برقابة الإنتاج الفكرى وتتمتع بصلاحيات الضبطية القضائية فى العالم الإسلامى "الأزهر الشريف"؛ حيث يقر قانون الأزهر رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ ولائحة التنفيذية التى تقضى بأن على مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر تتبع ما يُنشر عن الإسلام والتراث الإسلامى من بحوث ودراسات للانتفاع بها أو تصحيحها، ومن ناحية أخرى ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٥ بأن هذه الضبطية القضائية خاصة بالمصاحف والأحاديث النبوية والكتب المتعلقة بتفسير القرآن فضلاً عن المصنفات الدينية وأشرطة الكاسيت الخاصة بالدعاة[٣١]. ويتعين التمييز هنا بين الدين والفكر الدينى لأن الفكر عملية تحتاج إلى اجتهاد واختلاف، ومن ثم يعد التوسع فى الرقابة على مصنفات فكرية تقع فى إطار الفكر الدينى من قبيل التضييق على حرية الرأى والتعبير.

وتتفاوت مستويات الرقابة وتتنوع العقوبات التى تُطبق حسب نوع العمل من ناحية وحسب طبيعة المخالفة من ناحية أخرى. فلا تطبق عقوبتا المنع أو التحريم، والتعديل الاجبارى إلا على الكتب دون غيرها، بينما ترتبط عقوبتا الغلق، والإيقاف بالصحف والمجلات ودور الصحافة التى تصدرها، فى حين تعد عقوبة المصادرة القاسم المشترك بين المطبوعات جميعها. وفيما يتعلق بالمطبوعات المراقبة فى العالم الإسلامى، فقد جاء التحريم فى صدارة العقوبات التى تم تطبيقها على

هذا المطبوعات وبلغت نسبة عدد مرات تطبيقها ٢٧,٢٥%، و٢٥,٢١% للتعديل الإجبارى، ٢٢,٩٢% للمصادرة، ١٤,٦٩% للغلف، ٩,٩٣% للإيقاف.

ومن خلال التحليل والمقارنة للقوانين والعقوبات التى تُفرض على المطبوعات فى العالم الإسلامى، تبين أن بعض العقوبات تطبق على المطبوعات بطريقة مباشرة كما أشرنا فى النقطة السابقة، بينما تطبق بعض العقوبات الآخرى على القائمين على هذه الأعمال سواء كانوا مؤلفين، أو محررين، أورؤساء تحرير، أوناشرين، أوطابعين. وتنقسم هذه الفئة من العقوبات إلى ثلاثة أنواع: الحبس، والغرامة، والحبس والغرامة معاً. وبالنسبة لأقصى عقوبة حبس تم تطبيقها على القائمين على الإنتاج الفكرى المراقب فى العالم الإسلامى من واقع عينة الدراسة كانت تلك العقوبة التى حكم بها القضاء المصرى ضد المؤلف علاء حامد لتأليفه كتاب "فراغ فى عقل رجل" والتى أودع على أثرها كل من المؤلف والناشر والموزع فى السجن مدة ٨ سنوات، ويعد هذا الحكم القضائى غير مسبوق ليس على مستوى التاريخ المصرى المعاصر فحسب وإنما على مستوى العالم الإسلامى. أما أعلى غرامة مالية تم تطبيقها فى هذا الإطار فكانت تلك الغرامة التى وقعَّت على داهر أحمد فارح رئيس تحرير جريدة "التجديد" الصادرة فى جيبوتى طبقاً للحكم الصادر تجاه عددها الصادر فى ٩ يوليو ٢٠٠٣، وبلغت قيمة الغرامة ١٣ مليون فرنك جيبوتى = ٧٣,٦٠٠ دولار أمريكى، ونذكر هنا أن التشهير فى قانون الصحافة الجزائرية يواجه بغرامة مالية تربو على ٤٢,٠٠٠ يورو = ٣٧,٢٨٦ دولار أمريكى تقريباً وهى من أعلى الغرامات المطبقة فى العالم الإسلامى فى هذا الصدد.

وتعد الرقابة على المطبوعات من أهم معوقات تسويق الكتاب وتداوله فى العالم العربى والإسلامى[٣٢]. ويرى البعض أنه من نتائج الرقابات المتتالية والمتضاربة أن يتحمل الناشر أحياناً خسارة كبرىٰ؛ إذا أن تاجر الكتب الطالب للكتب فى البلد المستوردة لا يدفع له بالطبع ثمن الكتب المصادرة، رغم أنه سبق أن طلبها وسبق أن وافقت رقابة هذه الدولة على استيرادها[٣٣].

وتُخضع بعد الدول الإسلامية التى شملتها الدراسة إصدار المطبوعات الأجنبية بها لقانون المناطق الحرة والاستثمار ففى مصر مثلاً، تتولى الهيئة العامة للمناطق الحرة والاستثمار مسئولية الاشراف على طباعة الأعمال المصرح بإصدارها من الخارج (مثل قبرص)، حيث تطبع مثل تلك الأعمال فى منطقة الاستثمار الحر بمدينة نصر.

ويمثل معرض القاهرة الدولى للكتاب تظاهرة ثقافية عربية تحسب للقائمين على الثقافة المصرية، ومع ذلك جاء عام ٢٠٠١ ليشهد أحد الملامح السلبية حيث تم مصادرة ١٤ كتاباً من بين الأعمال المعروضة فى دورة المعرض المنعقدة فى هذا العام وهذه الأعمال هى: حكايات مجنون ليلى ابراهيم، والخيمة لمحمد شكرى، والشطار لمحمد شكرى أيضاً، وسقوط الإمام والحب فى زمن النفط وأوراق حياتى لنوال السعداوى، والشيطان

والرحمن ولاهوت التاريخ لفارس سواح، وقبل وبعد لتوفيق عبد الرحمن، وأحلام محرمة لمحمد حامد، وابناء الخطأ الرومانسى لياسر شعبان، والسياسة بين الحلال والحرام لتركى أحمد، وهل أنتم محصنون وضد الحرية والخوف من الحراسة لفاطمة الريس، والسيد البدوى وشهواته لجوزيف حرب(٣٤).

ومن الحالات النادرة أو الغريبة التى سجلتها الدراسة استفسار اليونسكو من إدارة مكتبة الإسكندرية عن مدى معاداة المكتبة للسامية طبقاً للسياسة التى تنتهجها المكتبة فى عرض الكتب، وأكدت اليونسكو فى استفسارها على ضرورة انفتاح المكتبة على جميع السلالات والاعراق دون تحيز. وقد جاء هذا الاستفسار فى أعقاب قيام المكتبة فى ديسمبر عام ٢٠٠٣ بنقل كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون Protocols of the Elders of Zion" من الأرفف إلى المخازن، وعلق مدير المكتبة، دكتور إسماعيل سراج الدين بأن عرض الكتاب على الأرفف جاء عن طريق الخطأ غير المقصود. ونذكر هنا أن هذا الاصدار الصادر عام ١٩٥١ ، يُعد الترجمة العربية الأولى لذلك الكتاب الذي تم وضعه فى متحف المخطوطات بالمكتبة منذ إفتتاحها. وهكذا فهذه من الحالات القليلة التى تمارس فيها الرقابة مكتبة تدعو لحرية التعبير والتنوع الثقافى مثل مكتبة الإسكندرية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن منارة حرية التعبير عن المعلومات – المصدر الأساسى للدراسة – أُنشئت على شرف مكتبة الإسكندرية.

ويرى الباحث أن رصيد الدول العربية من الأعمال الخاضعة للرقابة البالغ عددها ٣٠١ مطبوعاً قليل ولا يعكس المناخ الحقيقى لحرية الفكر والتعبير فى هذه الدول، فإن هذا الرقم لا يعدو أن يكون رصيد احدى الدول العربية من المطبوعات المراقبة خلال بضع سنوات، غير أن هذا قد يؤكد على غياب الشفافية فى بعض هذه الدول والذي يتجلى فى عدم التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية الراعية لحرية التعبير، ومنها منارة حرية التعبير التى تعتمد فى بناء قاعدة البيانات الخاصة بها على الجهود التطوعية والتعاونية.

خاتمة الدراسة وتوصياتها:

أكد الإسلام على ضرورة احترام العقل إيماناً بأن "التفكير فريضة إسلامية" وتقديراً للإنسان بوصفه "خليفة الله فى الأرض"، كما أكد أيضاً على عدم الافتئات على الإبداع البشرى والتراكم المعرفى باعتبار أننا "أعلم بشؤون دنيانا"، وبرغم ذلك فإن المؤسسات الرقابية (الأمنية، القضائية، والدينية... الخ) فى الدول الإسلامية تلعب فى أحيان عديدة دوراً يحول دون فتح نوافذ الشعوب الإسلامية على العصر بشكل يحفظ لهم دورهم الحضارى، فتلك المؤسسات حيال حرية الفكر والإبداع تنتج سلوكاً يكاد يكون واحداً من خلال إجراءات مسبقة ومتزامنة ولاحقة على الجدل الفكرى والعلمى فى المجتمع، فمسبقاً تضع هذه المؤسسات اطارها الحاكم لأى منتج فكرى وتحاول أن تصبغ على هذا الإطار طابعاً مقدساً، ومتزامناً تدخل هذه المؤسسات فى جدل فكرى

مستمر مع ما تطرحه النخب المحدثة سواء كانت علمانية أم دينية مستنيرة حول قضايا الواقع وتصورات المستقبل، ولاحقاً تلاحق هذه المؤسسات أى منتجات فكرية ترى فيها ما يخالف الأسس السياسية أو الدينية أو الأخلاقية.

ولقد شاعت فى عالمنا العربى الإسلامى عقلية المنع والمصادرة نتيجة طبائع الاستبداد التى تغلبت بمعانيها السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية[٣٥]: **أولاً** – بغياب الديمقراطية فى الممارسة السياسية وتحول الدولة إلى دولة تسلطية معادية للرأى الآخر، **وثانياً** – بالنسبة الأبوية المتصلبة التى تستأصل ما يتناقض ومبناها الهرمى، فلا حراك ولا مغايرة لما هو مستقر من الاعراف والتقاليد التى جمدت على ما هى عليه، **وثالثاً** – بالتعصب الفكرى الذى هو الوجه الآخر من الاستبداد السياسى والتصلب الاجتماعى، فلا اجتهاد ولا ابتكار ولا قياس إلا على ما مضى وما هو مقبول فى الاعراف المعروضة.

والمشكلة هنا ترتبط بنظام الرقابة اكثر من ارتباطها بمستوى الرقيب؛ أى فى المساحة المتاحة للرقيب. إن الرقيب يحتاج إلى من يحمية من السلطات السيادية، بعدها سيكون للرقيب موقف آخر، فليس من المنطق أن يضحى الرقيب بمنصبة من أجل أن يفسح طريقاً لكتاب ما، ولا يمكن أن يحظى الرقيب بالحماية الكافية إلا من خلال الفئات المثقفة والمستنيرة فى المجتمع.

إن مصادرة الكتب التى يتصدى لها من لا يدرك أهمية الكتاب تدفع فى الألفية الثالثة إلى السؤال: هل ينفع منع الورق عندما تصبح الكتابة هواء يطير من بلد إلى آخر؟ لأن ما يتم منعه رقابياً وشطبه يدويا تنقله لنا شبكة الإنترنت حيث لا حسيب ولا رقيب ولا قرارات منع وتحريم، ولأن الرقابة تتبع آليات تقليدية تعود إلى عدة قرون خلت يصبح المنع والحظر والتحريم مجرد عمل روتينى لموظفين لا يعيشون فى الألفية الثالثة[٣٦].

إن المسؤول عن الكلمة أولاً وأخيراً هو القارئ، بوعيه الناقد، وحسه الثقافى المرهف، يستطيع أن يوجه حركة النشر والفكر من خلال الإقبال على الإبداع المميز والإنتاج الثقافى النافع، يمكنه أن يصحح المسار، ويتجاوز الغثاء، وينحى الأفكار القاتلة، ويدفن الأفكار الميتة، فليس هناك من خوف على القارئ النهم من الضلال، فنهمه للقراءة وتوقه للإطلاع سوف يهديانه إلى سواء السبيل. أما الخوف الكبير فيتجسد فى أن يحيد القارئ عن درب القراءة وتلك هى الطامة الكبرى.

وتخلص الدراسة إلى التوصيات الآتية:

- العمل على تغيير البنى والهياكل الاتصالية السائدة فى المجتمعات العربية والإسلامية، والأخذ بالنظام المفتوح فى الاتصال الذى يتيح تداول المعلومات وتدفق الأفكار بين مختلف الشرائح والقطاعات الجماهيرية.
- المراجعة الجذرية لمؤسسات الرقابة وآلياتها وأشكال ممارستها استجابة لما تفرضه المتغيرات الإعلامية المسيطرة.

- تخفيف قيود الرقابة بما يتلاءم مع ظاهرة التحديث والإبداع وحرية واحترام الرأى الآخر بكل ما يتعلق بالمسائل الثقافية والمعرفية للأمة الإسلامية.
- أن يكون الحوار هو قاعدة التعامل بين السلطات ومجتمع الباحثين والمفكرين لإعادة الثقة بينهما، مما يخدم صورة الأمة الإسلامية فى الداخل والخارج.
- إعادة النظر فى التشريعات والقوانين الرقابية التى تحمى الصفوة الإعلامية والسياسية والاقتصادية ولا تراعى الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات الخارجين عن دوائر النفوذ.
- الغاء عقوبة الحبس فى جرائم الرأى والتعبير والفكر والنشر والاكتفاء بالغرامات المالية المعقولة التى تطبق فقط فى حالات الضرورة القصوى.
- أن يُحتذى فى المجتمعات الإسلامية بالمبادئ التى أقرتها مصر، والتى أوكلت للقضاء مهمة البت فى موضوع مصادرة الإنتاج الفكرى، خاصة وأن مصر تتمتع بعدم وجود رقابة قبل النشر منذ الغائها رسمياً والغاء مصلحة الرقابة بعد حرب اكتوبر بالقرار رقم ٧٤ لعام ١٩٧٤[٣٧].
- تفعيل بنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل: اتفاقية حماية تعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافى الصادرة فى باريس ٢٠٠٥ خلال الدورة ٣٣ للمؤتمر العام للمنظمة والتى تؤكد على أن حرية التفكير والتعبير والإعلام، وتنوع وسائل الإعلام يكفلان ازدهار اشكال التعبير الثقافى داخل المجتمعات، ومن خلال تمكين الأفراد والشعوب من التعبير عن أفكارهم وقيمهم وتشاطرها مع الأخرين.
- تطوير معارض الكتب الإسلامية لتصبح منافسة لمعارض الكتاب الدولية بالغاء الرقابة على المطبوعات المحلية والأجنبية على حد سواء.
- اضطلاع اتحادات الناشرين الوطنية والأقليمية والدولية[٣٨]، وكذلك اتحادات الكُتّاب بدور فى ترويض الأجهزة الرقابية المعنية بمراقبة المطبوعات فى العالم الإسلامى، من خلال الإهتمام بإيصال وجهات نظر هذه الكيانات إلى المسئولين على المستوى الوطنى أو القومى.
- الدعوة إلى إنشاء لجان وطنية لدعم حرية التعبير عن المعلومات، وحرية الوصول للمعلومات فى كل دولة إسلامية تستقي أهدافها من اهداف اللجنة الفرعية الخاصة بحرية التعبير عن المعلومات وحرية الوصول للمعلومات المنبثقة من الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها [٣٩] International Federation of Library Associations and Institutions Committee on Free Access to Information and Freedom of Expression (IFLA/FAIFE).

المراجع والهوامش

(١) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو). السياسات الإتصالية والإعلامية فى العالم الإسلامى – الرباط: أيسيسكو، ٢٠٠٠.- ص ص ٢- ٤.- تاريخ الإطلاع (٢٠٠٧/١١/٥).- متاح فى: http://www.isesco.org.ma/pub/Arabic/cominfo/index.htm

(٢) المعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذى اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ (د – ٢١) المؤرخ فى ١٩٦٦/١٢/٦. تاريخ بدء التنفيذ: ١٩٧٦/٣/٢٣، وفقاً لأحكام المادة ٤٩.

(٣) فيان فاروق سالة بى. الشبكة العنكبوتية العالمية بديل الإعلام السرى وسقوط القناع عن الصحافة التقليدية . -**جريدة التآخى**.- ع(٢٠٠٥/٧/٩) .- تاريخ الاطلاع (٢٠٠٧/١٠/٢٢) .- متاح فى: http://www.taaKhinews.org/tasearch

(٤) محمد سيد محمد. صناعة الكتاب ونشره. - ط٣.- القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٢.- ص ٢٩

(٥) سين جيم: أزمة رسوم النبى محمد (صلى الله عليه وسلم). بى بى سى أرابيك. كوم – تاريخ الإطلاع (٢٠٠٧/١٠/٢٠) متاح فى http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/print/news.bbc.co.uk/hi/arabic:/middl... e_east_

(٦) شعبان عبد العزيز خليفة. المحاورات فى مناهج البحث فى علم المكتبات والمعلومات. – ط١ . – القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧. – ص٣٢٧

(٧) Beacon for Freedom of Expression [Home page].- Retrieved (2007/6/25).- Available at: http://www.beaconforfreedom.org

(٨) اعتمد الباحث على قاعدة بيانات Emerald المتاحة على الخط المباشر لاسترجاع الوثائق الأجنبية المرتبطة بموضوع "الرقابة Censorship" بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٩.

(٩) اعتمد الباحث على أدلة الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات للدكتور محمد فتحى عبد الهادى لمراجعة الأدبيات العربية فى مجال "الرقابة على المطبوعات".

(10) Hannabuss, Stuart& Allard, Mary. Issues of Religious Censorship.- **Library Review**.- Vol. 43, No. 8 (1994).- pp.14-30

(11) Marco, Guy A. Two Flase Domas of Censorship.- **New Library World**.- Vol.96, No.7 (1995).- pp.15-19

(12) Kerslake, Evelyn & O'Brien, Ann. Storm Centre: A Discursive Approach to Constructions of Library Workers.- **Library Management**.- Vol. 20, No. 8 (1999).- 439- 446.

(13) Holtze, Terri L.& Rader, Hannelore B. Intellecual Freedom: 2000 and Beyond.- **Reference Services Review**. – Vol. 28, No. 1 (2000).- pp.55 – 66

(14) Koger, Grove& Kincaid, Larry. Censoring: A Case Study and Bibliographic Guide.- **Reference Services Review**.- Vol. 28, No. 2 (2000).- pp. 188- 199.

(15) Willson, Jonathan& Oulton, Tony. Controlling Access to the Internet in UK Public Libraries.- **OCLC Systems & Services**.- Vol. 16, No.4 (2000).- PP. 194 – 201

(16) Hannabuss, Stuart& Allard, Mary. Issues of Censorship.- **Library Review**.- Vol. 50, No.2 (2001).- pp. 81-89

(17) Choldin, Maianna Tax. Libraries in Continental Europe: The 40s and 90s .-

Journal of Documentation.- Vol. 61, No.3 (2005).- pp. 356 – 361

(١٨) لمزيد من المعلومات عن أثر الحروب والصراعات المسلحة على المكتبات فى القرن العشرين أنظر: فالنشيا، مريم. المكتبات والقوميات والصرعات المسلحة فى القرن العشرين/ ترجمة محمد إبراهيم حسن محمد .- **دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات**. مج ٩، ع٢ (مايو ٢٠٠٤) .- ص ص ١٢٥ – ١٦٠.

(19) Long, Sarah Ann. Banned Books Week: A Celebration of Intellectual Freedom.- **New Library World**.- Vol. 107, No. 1/2 (2006).- pp.73 – 75.

(20) O'Sullivan, Michael K.& O'Sullivan, Connie. Selection or Censorship. – Vol. 56, No.3 (2007).- pp. 200- 207.

(٢١) شعبان عبد العزيز خليفة. حركة نشر الكتب فى مصر: دراسة تطبيقية.- القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٤.- (الأعمال الأساسية فى علوم المكتبات؛ ٢) .- ٦٧١ص.

(٢٢) عايدة ابراهيم نصير. الرقابة على المطبوعات المصرية خلال القرن التاسع عشر.- **رسالة المعلومات** .- ع١٠ (يوليو ١٩٨٩) .- ص ص ٣٥ – ٤٠.

(23) Taghreed M.Al-Kodsy .Information Controlein Kuwait: Dialectic to Democracy.- **Journal of South Asian Middle Eastern Studies**.- Vol. 18, No. 4 (Summer 1995).- pp.58- 74.

(٢٤) حسناء محمود محجوب. الرقابة على الإنتاج الفكرى فى مصر.- **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**.- س ١٧، ع٢ (إبرايل ١٩٩٧).- ص ص ٥٢- ١١٩.

(٢٥) نهلة فوزى مصطفى. الرقابة على الكتب: دراسة لمشكلات الحرية الفكرية والتشريعات المكتبة فى بعض الدول الغربية والعربية/ اشراف شعبان عبد العزيز خليفة، عادل أحمد حشيش، محمد محمود السروجى.- الإسكندرية: ن. مصطفى، ١٩٩٩.- ٣٥٦ ورقة. اطروحة (ماجستير) – جامعة الأسكندرية. كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات.

(٢٦) مبروكة عمر المحيريق. الإنترنت تتحدى الرقابة.- **عالم المعلومات والمكتبات والنشر**.- ع ٤ (يناير ٢٠٠١) .- ص ص ٢٨- ٤٧.

(٢٧) أبو بكر الهوش. الرقابة وحرية التفكير والتعبير.- **عالم المعلومات والمكتبات والنشر**.- ع٥ (يوليو ٢٠٠١).- ص ص ٢١ – ٤١.

(٢٨) نرمين عبد القادر. رقابة شبكة الإنترنت: دراسة لتطبيقات برامج الحجب فى المكتبات. - **Cybrarians Jounal**.- ع١(يونيو ٢٠٠٤).- تاريخ الإطلاع (٢٠٠٧/٨/١٧) .- متاح فى: http://www.cybrarians.info/jounnal/internet.htm

(٢٩) شريف درويش اللبان. شبكة الإنترنت فى الوطن العربى بين حرية التعبير وميكانزمات الرقابة.- **الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات**.- ع٢١ (يناير ٢٠٠٤).- ص ص ١٧- ٤٠.

(٣٠) محمد مجاهد الهلالى وعبد الله بن حمود الصارمى. ضوابط ممارسة الحرية فى مجتمع المعرفة.- **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** .- س ٢٧، ع١ (يناير ٢٠٠٧).- ص ص٩٥ – ١٢٢.

(٣١) القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها ولائحته التنفيذية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ وفقاً لأخر التعديلات.- القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٨٦.- ص ص ٨-٩.

(٣٢) منى فاروق على محمد. دور اتحادات الناشرين العربية فى دعم وتطوير حركة النشر فى الوطن العربى: دراسة ميدانية مسحية/ إشراف شعبان عبد العزيز خليفة، سهير أحمد محفوظ.- القاهرة: م. محمد، ٢٠٠٧.- ص ٣٢٦. أطروحة (دكتوراه) – جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.

(٣٣) محمد رشاد. انخفاض مستوى الدخول مع ارتفاع اسعار الكتب.- ص ٧.

فى: **ندوة مشكلات القراءة الحرة فى مصر**.- القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٧.

(٣٤) لم تقتصر الرقابة على الكتب فى معرض القاهرة الدولى للكتاب على المشار إليه فحسب، بل هو نشاط متكرر يصاحب الانعقاد السنوى للمعرض، وهو فى هذا نموذج لما يحدث فى معارض الكتب العربية.

(٣٥) جابر عصفور. عقلية المنع والمصادرة. الأهرام (٢٠٠٥/٢/٢١).-ص١٢

(٣٦) نفس المصدر السابق والصحفة.

(٣٧) حسناء محمود محجوب. المؤتمر العالمى حول الرقابة الفكرية فى البلاد العربية خلال النصف الثانى من القرن العشرين ١٩٥٢ – ٢٠٠٠.- **عالم المعلومات والمكتبات والنشر**.- مج٢، ع٢ (يناير ٢٠٠١) .- ص ١٩٣.

(٣٨) منى فاروق على محمد. مصدر سابق. ص ٢٧١.

(٣٩) للإطلاع على أهداف وأنشطة لجنة الإفلا لحرية الوصول للمعلومات وحرية التعبير أنظر موقع اللجنة على العنوان الآتى: http://ifla.org/faife/index.htm

obeikandl.com

ملحق (١)

الرقابة: حقائق وأرقام وتواريخ وأقوال مأثورة

حقائق وأرقام وتواريخ:

- "أثناء الحرب العالمية الثانية، تم تدمير مكتبة جامعة لوفاين فى بلجيكا كنتيجة للإجتياح الألمانى. خلال ساعات قليلة تحول أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ كتاب والعديد من المخطوطات والمهاديات النفيسة إلى رماد".
- "اعتقد المؤرخ تاكيتوس خطأً أن أوجستوس كان أول إمبراطور يدمر الكتب ويعاقب المؤلفين لكن الثابت أن الرومان أقتدوا فى ذلك بالأغريق".
- "أعلن الملك الفرنسى شارل التاسع عام ١٥٦٣م أنه ما من شئ سيطبع دون استصدار اذن خاص من الملك".
- "اكبر كارثة لحقت بالمكتبات فى القرن العشرين كانت حادثة التهام النيران لحوالى ٣,٦ مليون كتاب هي اجمالي ما كانت تقتنيه المكتبة الرسمية لأكاديمية الاتحاد السوفيتى للعلوم فى لينجراد عام ١٩٨٨م.
- أنشيء المكتب المركزى للرقابة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٢ م وعُرف اختصاراً باسم جلافليت Glavlit.
- "أول ببليوجرافية بالكتب الممنوعة أصدرتها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بأمر من بوب الرابع عام ١٥٥٩ م".
- رصدت المنظمات الحقوقية فى عام ١٩٩٨ حوالى ١٢٠ انتهاكاً لحرية التعبير فى ٢٥ دولة، حيث أودع السجن ١١٨ صحفياً وقتل ٢٤ صحفياً.
- "السويد هى أول دولة تلغى الرقابة من خلال قانون حماية حرية الصحافة الذى صدر عام ١٧٦٦ م"
- " علاقة ستراسبورج" أول دورية مطبوعة منتظمة ظهرت عام ١٦٠٩ م.
- "عندما بدأ التحقيق القضائى فى بيرو عام ١٥٦٩ م، امتدت ساحات المحاكمة من بنما إلى شيلى وريودى لا بلاتا".
- "فى الجزائر تم أعدام ٥٨ محرراً وصحفياً وعاملاً فى مجال الإعلام فى الفترة من مايوم ١٩٩٣ م حتى نهاية ١٩٩٥ م".
- "فى عام ٢١٣ ق.م. أصدر الإمبراطور شى هونج – تى أوامره بإحراق الكتب استناداً إلى أن الكتب لا تحتوى على شئ مفيد، غير أنها تدعو الكسالى للتأمل وتحض الناس على نقد الحكومة".
- فى عام ٢١٣ ق.م. تم حرق جميع كتب كونفوشيوس المحفوظة فى مكتبة الصين الوطنية.
- فى عام ١٨٨٠ م نشر الطابع والببليوجرافى؛ ويليام بلادز كتاباً بعنوان "أعداء الكتب" . ومن بين الأعداء الذين ذكرهم، النار، والماء، والغاز، والحرارة المرتفعة، والتراب، والجهلاء ،والرقباء.

- فى عام ١٩٩١ م حَّرمت الحكومة الصربية اللغة الألبانية كلغة تعليم فى جميع مراحل التعليم.
- "قدم أول قانون للرقابة فى الصين عام ٣٠٠م".
- "كانت الحرب العالمية الثانية نذير شؤم بالنسبة للمكتبات الألمانية، حيث أفقدتها ملايين الكتب، فبلغت نسبة الكتب التى تم تدميرها ثلث رصيد ألمانيا من الكتب".
- "كان أنتونى كومستوك (١٨٤٤ م – ١٩١٥ م) رائد الرقابة الأمريكية الحديثة".
- "كان حرق المجموعة الكاملة لمكتبة جامعة أوكسفورد فى عام ١٦٨٣ م بأمرٍ مباشر من الملك".
- "كلمة رقيب فى الإنجليزية (Censor) مشتقة من مصطلح مكتب الرقيب The Office of Censor الذى ظهر فى روما عام ٤٤٣ ق.م.
- "هناك أكثر من طريقة لحرق الكتب، والعالم مكتظ بأولئك الذين يمسكون بالأعواد المشتعلة".
- "يخبرنا العهد القديم أن العبرانيين حرقوا نبوة جيرميا لأنهما كانت تبعث على التشاؤم".
- "يعنى مصطلح بودلريز Bowdlerize تهذيب الإنتاج الفكرى، ويرجع هذا المصطلح إلى عائلة بودلر الإنجليزية الرائدة فى بتر النصوص والعمل الرقابي.

أقوال مأثورة:

- "أعطنى الحرية كى أعرف، كى أنطق، كى أناقش حسب ما يمليه عليه ضميرى، فهذا الحق يعلو كل الحريات".

جون ميلتون، ١٦٤٤ م

- "لم أعرف أبداً تلك الفتاة التى أفسدتها الكتب".

جيمس ووكر

- "إذا أردت أن تدمر الثقافة، فلا تحرق الكتب، وإنما اجعل الناس يتوقفون عن قراءتها".

راى برادبرى أمريكى متخصص فى الخيال العلمى

- "إن تقييد الصحافة وصمة عار للأمة، ومنع قراءة كتب معينة هو اعلان رسمى بأن أفراد هذه الأمة ما هم إلا مجموعة من العبيد أوالحمقى".

كلود أدريان هيلفيتيوس. فيلسوف فرنسى (١٧١٥ م– ١٧٧١ م)

- "إن التواصل الحر بين الأفكار والآراء هو واحد من الحقوق القيمة التى يمكن أن يحظى بها إنسان، وهكذا يمكن لأى مواطن أن يتكلم ويكتب ويطبع بحرية".

الجميعة الوطنية الفرنسية فى عام ١٧٨٩ م

- "إن الرب ليحَّرم منع الكتب ومن ثم فإن المنع عملٌ غير مبرر تماماً كما هو الحال بالنسبة لقتل الأطفال".

دام ربيكا وست

- "آخر اشكال الرقابة هو الاغتيال".

جورج برنارد شو. كاتب وناقد مسرحي فى إيرلندا (١٨٥٦م – ١٩٥٠م)

- "التعبير الحر هو كبرياء الطبقة الوسطى".

فالديمير إيليخ لينين. ثورى روسى (١٨٧٠ – ١٩٢٤)

- "التعبير الحر هو كل شئ، هو الكرة التى تعتمد عليها اللعبة برمتها. التعبير الحر هو الحياة ذاتها".

سلمان رشدى

- "تنتهى الرقابة منطقياً عندما لا يوجد فرد واحد يسمح له أن يقرأ أى كتاب فيما عدا الكتب التى لا ينبغي أن يقرأها أحد".

جورج برنارد شو. كاتب وناقد مسرحى من أيرلندا (١٨٥٦ م – ١٩٥٠ م)

- " التهديد الأكبر للحرية يتمثل فى غياب النقد".

وول سونيكا. كاتب مسرحى وشاعر وقصاص وناشط سياسى من نيجيريا (١٩٣٤–)

- "الجهل أمرٌ سئ ،ولكن الأسواء هو عدم التطلع إلى المعرفة".

مثل أفريقى

- "حرروا العقول، تتحرر الأجساد".

ماركوس موزياه جارفى. قائد وطنى جاميكى أسود (١٨٨٩م – ١٩٤٠م)

- " الحرية توجد عندما يستطيع الشعب أن يتكلم، والديمقراطية توجد عندما تنصت الحكومة".

ألاستير فاروجيا

- "حيثما يحرقون الكتب، فسوف يحرقون – فى النهاية- الكائنات الحية أيضاً".

هنريخ هين. شاعر ألمانى (١٧٩٧م – ١٨٥٦م)

- " الطاغية الوحيد الذى أتقبله فى هذا العالم كان ولا يزال صوت الإنسان".

موهانداس كارامشاند (مهاتما) غاندى. قائد روحى وسياسى هندى (١٨٦٩ م– ١٩٤٨ م)

- طالما أننى لا اكتب عن الحكومة، والدين، والسياسة، ومؤسسات الدولة الأخرى، فانا حر لان أطبع أى شئ.

بيير أوجستين بومارشيه. كاتب كوميدى فرنسى (١٧٣٢م – ١٧٩٩ م)

- "العبودية هى ألا يستطيع المرء التحدث عن أفكاره".

إيوريبيدس. شاعر تراجيدى يونانى (٤٨٠ ق.م.– ٤٠٦ق.م.)

- "العقل المنغلق مثل الكتاب المطوى؛ مجرد كتلة من الخشب".

مثل صينى

- " الفكرة التى لا تتصف بأنها خطيرة لا تستحق أن يُطلق عليها فكرة أصلاً".

أوسكار وايلد

- "قد لا أتفق مع ما يجب أن تقول لكنى سوف أدافع – حتى الموت – عن حقك فى أن تعبر عن رأيك".

بيتريس هول، صديق فولتير، ١٩٠٦م

- "الكلمة الخطيرة هي فقط كلمة قمع ".

لودويج بورن

- "لا أصدق أن الرب الذى منحنا الحواس والعقل والأسباب هو نفسه الذى يدعونا إلى عدم استخدام تلك الهبات".

جاليليو جاليلى. فيزيائى ورياضى وفلكى إيطالى

- "لا تتخذ أى إجراء ضد وجدان الإنسان حتى لو طلبت الدولة منك ذلك".

ألبرت أينشتين. عالم ألمانى أمريكى متخصص فى الفيزياء النظرية (١٨٧٩ م– ١٩٥٥ م).

- "لا تستطيع تغيير عقيدة المرء حتى لو أجبرته على السكوت".

جولى مورلى

- "لا تنكر مطلقاً تجربتك الخاصة اكراماً لقيمتا: السلام والاستقرار".

داغ هالمر أخنى كارل هامر شولد. سياسى سويدى. سكرتير عام الأمم المتحدة.

- "لا يمكن إضافة أى شئ للنص الأصلى لكن الكلمات والتعبيرات التى تحذف لكونها غير محتشمة، تقرأ بصوت عال بين أفراد العائلة".

توماس بودلر. كاتب ومحرر إنجليزى (١٧٥٤ م– ١٨٢٥ م)

- "لايمكن لأحد ولا يتسنى له أن يطمس الماضى لأن هذا لا يتناسب مع طبيعة العصر".

جولدامائير

- "لقد كتبت (توم النشار) و(هك الفنلندى) خصيصاً للكبار، وإنه ليحزننى أن أجد الأولاد والبنات وقد سمح لهم بالوصول إليهما. إن عقل النشء الذى يتم تلطيخه لايمكن أن يعود بريئاً مرة أخرى".

مارك توين

- " لكل شخص وجدانه الخاص، ولا يوجد قواعد توضح كيف يجب أن يعمل هذا الوجدان".

كاتب قصة (١٨٩٩ م– ١٩٦١ م)

- "اللعنة على كل الكتب المنقحة، فالكتاب الأكثر قذارة على الاطلاق هو الكتاب المنقح".

والت هوايتمان

- "ما التقدم الذى أنجزناه؟ فى العصور الوسطى كان بإمكانهم حرقى. الآن يمكنهم حرق كتبى".

سيجموند فرويد، ١٩٣٣، عالم نفس نمساوى (١٨٥٦ م– ١٩٣٩ م)

- " من سيراقب الرقباء؟"

ديسيموس جونيوس جوفناليز. شاعر رومانى

- " من الواضح أن حرية التعبير والرأى حق أساسى بل هو بمثابة الأم لكل الحقوق".

عبيد حسين، ١٩٩٩ مقرر الأمم المتحدة الخاص لحرية المعلومات

- "هل سمعت يوماً أن شخصاً ما قال: "حمداً لله أن تم منع هذا العمل لأننى لو قرأته كان من الممكن أن يتسبب فى احداث أضرار بالغة بالنسبة لى!".

جوزيف هنرى جاكسون

- "الورق يحترق لكن الكنمات تطير هنا وهناك".

بن يوسف أكيبا قائد دينى يهودى – فلسطينى (١٣٥ ق.م. – ٥٠ ق.م)

- "يتعين على الصحفيين أن يبحثوا عن الحقيقة وأن يقولوا الحق لأنهم صوت ملايين البكم".

رازيا بهاتى، ١٩٩٤صحفى باكستانى

- "يحدق بك الخطر عندما تكون على صواب وتكون الحكومة على خطأ".

فرانسوا مارى فولتير. فيلسوف وكاتب فرنسى (١٦٩٤ م– ١٧٧٨ م)